

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

الموضوع:

دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة - مؤسسة كريستال بلاست - "الشرفة"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر
تخصص: إدارة مالية

تحت إشراف الأستاذ
- يحياوي سمير

من إعداد الطالبة:
- دشون فهيمة

لجنة المناقشة:

- منصر إلياس.....رئيسا
- يحياوي سمير.....مشرفا
- بصيري محفوظ.....مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الشكر

بداية أحمد الله عز و جل الذي منحني القوة و الصبر و وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف "يحيى سمير" الذي أكن له كل الاحترام و التقدير
اعترافا مني بفضلته الكبير من خلال إشرافه على مذكرتي و الإرشادات و النضائح القيمة التي قدمها
لي و التي أفادتني كثيرا في بحثي هذا.

و أخرج عن جزيل شكري و امتناني إلى كل من قدم يد العون من أجل انجاز هذا البحث من
بدايته إلى نهايته.

كما أجد نفسي مدينة بالشكر و العرفان إلى السيد عباس نبيل من شركة كريستال بلاست الذي
قدم لنا كل المساعدة لإتمام هذا البحث.

و في الأخير نشكر كل الزملاء و الزميلات الذين لم يخلوا علي بتوجيهاتهم.

إهداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و
لا تطيب الآخرة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برويتك.

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين ، سيدنا محمد صل
الله عليه و سلم .

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ، إلى من علمني العطاء دون انتظار أرجو من الله أن يمد في
عمرك و يشفيك بإذنه سبحانه و تعالى.

إلى ملاكي في الحياة ، إلى معنى الحب و التضحية و التفاني و بسمه الحياة و سر الوجود إلى
أغلى الحبايب أمي الغالية.

إلى جدي الذي علمني أن الروح للوطن و جدي التي وقفت معنا طول الحياة أدامك الله لنا.
إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة إلى رباحين حياتي أخواتي .

إلى من أرى التفاؤل بعينه و السعادة في ضيخته إلى المشاكس أخي الصغير حفظه الله لنا و
رعاه.

إلى صديقاتي اللواتي عشت معهن دروب الحياة الطوي و العزينة.

إلى الحياة الذي أعطى للحياة معنى..

I.....	الشكر
II	الاهداء
III.....	فهرس المحتويات
VI.....	قائمة الجداول
VII.....	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
أ- ب - ت-ث.....	المقدمة
1	الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي
2	تمهيد:
3	المبحث الأول: ماهية المؤسسة
3	المطلب الأول: مفهوم المؤسسة
6	المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الاقتصادية
7	المطلب الثالث: استراتيجية المؤسسة
10	المبحث الثاني: الوظيفة المالية للمؤسسة
10.....	المطلب الأول : مفهوم الوظيفة المالية
12.....	المطلب الثاني: وظائف الوظيفة المالية
14.....	المطلب الثالث: علاقة الوظيفة المالية بالوظائف الأخرى
16	المبحث الثالث: ماهية التحليل المالي
16.....	المطلب الأول: نشأة و تعريف التحليل المالي
17.....	المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي و أهدافه
19.....	المطلب الثالث: مراحل التحليل المالي و الأطراف المستفيدة منه

22.....	المطلب الرابع: أدوات و أنواع التحليل المالي
24	خلاصة الفصل
25	الفصل الثاني: دراسة و تحليل الميزانية.....
26	تمهيد:
27	المبحث الأول: تحليل ميزانية النظام المالي المحاسبي
27.....	المطلب الأول: تعريف ميزانية النظام المالي المحاسبي.....
28.....	المطلب الثاني: عناصر ميزانية النظام المالي المحاسبي.....
33.....	المطلب الثالث: الشكل العام لميزانية النظام المالي المحاسبي
35	المبحث الثاني: الميزانية المالية.....
35.....	المطلب الأول: مفهوم الميزانية المالية.....
35.....	المطلب الثاني: الانتقال من ميزانية النظام المالي المحاسبي إلى الميزانية المالية
38.....	المطلب الثالث : الشكل القانوني للميزانية المالية.....
40.....	المطلب الرابع: الميزانية المالية المختصرة و تمثيلها البياني.....
43	المبحث الثالث: دراسة مؤشرات التوازن المالي.....
45.....	المطلب الأول: مبدأ التوازن المالي.....
44.....	المطلب الثاني: مؤشرات الوازن المالي
48.....	المطلب الثالث : النسب المالية و أهم أنواعها.....
53	خلاصة الفصل
54	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية "شركة كريستال بلاست للاستيراد و التصدير".....
55	تمهيد
56	المبحث الأول : تقديم مؤسسة كريستال بلاست

56.....	المطلب الأول : تعريف شركة كريستال بلاست
56.....	المطلب الثاني :أنشطة شركة كريستال بلاست.....
57.....	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لشركة كريستال بلاست
59	المبحث الثاني: دراسة و تحليل الميزانية.....
59.....	المطلب الأول : إعداد الميزانية المالية.....
61.....	المطلب الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة و تمثيلها البياني.....
67.....	المطلب الثالث : التحليل المالي عن طريق المؤشرات.....
70.....	المطلب الرابع: التحليل عن طريق النسب المالية
74	خلاصة الفصل
75	الخاتمة
78	قائمة المراجع
81.....	الملاحق

قائمة الجداول

العنوان	الجدول
ميزانية النظام المالي المحاسبي	01
الميزانية المالية	02
الميزانية المالية المختصرة	03
جانب الأصول للميزانيات الثلاث 2017-2016-2015	04
جانب الخصوم للميزانيات الثلاث 2017-2016-2015	05
الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015	06
الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016	07
الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017	08
حساب رأس المال العامل	09
حساب احتياج رأس المال العامل	10
حساب الخزينة	11
نسب التمويل	12
نسب السيولة	13
نسب المردودية الاجمالية	14
نسب المردودية المالية	15

قائمة الأشكال

العنوان	الشكل
تمثيل الميزانية المالية المختصرة على المستطيل	01
تمثيل الميزانية المالية المختصرة على الدائرة	02
الهيكل التنظيمي لشركة كريستال بلاست	03
تمثيل عناصر الأصول لسنة 2015	04
تمثيل عناصر الخصوم لسنة 2015	05
تمثيل عناصر الأصول لسنة 2016	06
تمثيل عناصر الخصوم لسنة 2016	07
تمثيل عناصر الأصول لسنة 2017	08
تمثيل عناصر الخصوم لسنة 2017	09

قائمة الملاحق

الرقم	الملاحق
01	ميزانية الأصول (2015- 2016)
02	ميزانية الأصول 2017
03	ميزانية الخصوم (2015 – 2016)
04	ميزانية الخصوم 2017
05	جدول حسابات النتائج 2015
06	جدول حسابات النتائج (2015 – 2016)

مقدمة

التحولات الاقتصادية الدولية ألزمت على دول العالم الثالث الدخول في إطار نظام العولمة الاقتصادية فقد أصبحت هذه الأخيرة حقيقة حتمية لا مناص منها، فاستوجب على هذه الدول و منها الجزائر التعامل مع الوضع الصعب الذي اطلق عليه اسم الأحادية القطبية و هذا بانتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى عتبة باب اقتصاد السوق.

وفي ظل هذه الإجراءات فإن المؤسسات الاقتصادية تتجه نحو المنافسة الحرة في السوق الداخلي و الخارجي، وهنا يجدر بنا الإشارة إلى سوء تسيير هذه المؤسسات بنقص الكفاءات و الأدوات الخاصة و الملزمة للتسيير الحسن لها، و لكي تصل هذه المؤسسات إلى درجة النجاح في التسيير يجب أن تتبع الأسس العلمية لهذا الغرض فنجد أهمها استعمال تقنيات التحليل المالي الذي يعتبر إحدى الوسائل العلمية لمعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة بالدراسة التحليلية الشاملة التي تتطلب فحصا ماليا مبني على أسس علمية و إحصائية على المدى الطويل أي أكثر من ثلاث سنوات من أجل اتخاذ القرارات المنطقية و السليمة.

مما سبق يتضح أن كل مؤسسة تهدف إلى معرفة حالتها المالية ، و ذلك للحكم عما إذا كانت النتائج المترتبة عن قراراتها تتلاءم مع الأهداف الأساسية المسطرة. و بناء على ما تقدم قمنا بصياغة الإشكالية الأساسية للدراسة و التي هي على النحو التالي:

إشكالية البحث:

"ما هو دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية؟"

للإجابة على إشكالية البحث ارتأيت تجزئتها إلى أسئلة فرعية:

. ما مدى قدرة التحليل المالي في قياس الوضعية المالية للمؤسسة؟

. ماهي الوضعية المالية الحالية لشركة كريستال بلاست؟

فرضيات البحث:

- . التحليل المالي يعكس الوضعية المالية للمؤسسة و يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف.
- . الوضعية المالية لشركة كريستال بلاست جيدة.

مبررات اختيار الموضوع:

- لقد تم اختيار هذا الموضوع انطلاقا من مجموعة من العوامل نذكر من بينها:
- . أهمية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- . الصلة المباشرة بين هذا الموضوع و التخصص العلمي الذي أدرسه.
- . الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.

أهمية البحث:

- يكتسي البحث أهمية و التي تتجلى في النقاط التالية:
- ✓ التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت و مازالت تلاقى اهتماما كبيرا في ميدان التسيير والإدارة المالية في المؤسسة.
- ✓ التحليل المالي أداة مهمة في اتخاذ القرارات.

أهداف البحث:

- التعرف على دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية .
- الرفع من قدرتي و كفاءتي من خلال الدراسة الميدانية و التطبيقية للموضوع محل الدراسة.
- محاولة دراسة الوضعية المالية لشركة كريستال بلاست بالاعتماد على التحليل المالي.

الحدود المكانية و الزمانية للبحث:

- البعد المكاني: لقد تمت هذه الدراسة في شركة كريستال بلاست للاستيراد و التصدير ، الكائن مقرها في الشرفة ولاية البويرة.

البعد الزمني: غطت الدراسة الميدانية في المؤسسة الفترة ما بين 2015 و 2017، حيث امتدت فترة التريص على مستوى المؤسسة عشرون يوماً.

المنهج المتبع:

لقد اعتمدت في دراستي لهذا الموضوع على المنهج الوصفي بشقيه الأسلوب المسحي و الذي اعتمدته في الجانب النظري و الذي تطرقت فيه إلى مخلف التعاريف المتعلقة بالمؤسسة والاستراتيجية و التحليل المالي وأهدافه و أهميته، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدت على أسلوب دراسة حالة الذي تناولت فيه مختلف الميزانيات

صعوبات البحث:

واجهت هذه الدراسة صعوبات أذكر منها:

- قلة المراجع في مجال التحليل المالي.
- صعوبة الحصول على كل المعلومات المالية و المحاسبية فيما يخص الجانب التطبيقي .
- قلة المراجع المتعلقة بالنظم المالي المحاسبي الجديد.

تقسيمات البحث:

للإجابة على الاشكالية التي طرحناها و للتحقق من الفرضيات ،تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:
فصلين نظري و آخر تطبيقي ، فتناولنا في الجانب النظري بداية الفصل الأول الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث الأول:

يتضمن مفهوم المؤسسة و أشكالها إضافة إلى استراتيجيتها.أما الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الوظيفة المالية للمؤسسة و الثالث يتضمن مدخل للتحليل المالي .

قسم الفصل الثاني الذي يتضمن دراسة و تحليل الميزانية بدوره إلى ثلاثة مباحث :

الأول يتضمن تحليل ميزانية النظام المالي المحاسبي و الثاني يتضمن الميزانية المالية أما الثالث فقد تطرقت فيه إلى

دراسة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي تناولنا فيه فصل واحد الذي حاولت فيه اسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب

النظري ، و تم تقسيمه إلى مبحثين :الأول يتضمن تقديم مؤسسة كريستال بلاست

و الثاني تطرقنا فيه إلى دراسة و تحليل الميزانية.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول التحليل المالي

تمهيد:

التحليل المالي موضوع هام من المواضيع المتداولة في الإدارة المالية ، حيث للقيام بأي مشروع يستوجب التعرف على الإمكانيات المالية للمؤسسة ، و لدى أصحاب المشروع و لاشك أن الوسيلة في ذلك هي استعمال تقنيات التسيير و المتمثلة في أساليب التحليل المالي.

و لتوضيح ذلك وتقديم عرض أكثر تفصيلا ، سنحاول من خلال هذا الفصل الإلمام بجوانب التحليل المالي وما يتعلق به من إعطاء نظرة شاملة عن المؤسسة الاقتصادية و هذا بالتطرق إلى مختلف تعاريفها و من ثم أهدافها وكذلك إستراتيجيتها و كل هذا سنحاول ذكره في المبحث الأول.

ثم نتناول في المبحث الثاني الوظيفة المالية في المؤسسة، و هنا يتم التطرق إلى مفهومها و أهدافها ثم وظائفها . لنصل في الأخير إلى المبحث الثالث و المتمثل في ماهية التحليل المالي و ذلك بإعطاء لمحة تاريخية عنه و من ثم مفهومه و مراحلها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة

لا يمكننا دراسة حالة مؤسسة ما إلا بمرورنا على مدخل يشمل مفهوم المؤسسة وتصنيفاتها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف المؤسسة الاقتصادية و خصائصها المختلفة بالإضافة إلى أهدافها.

أولاً: تعريف المؤسسة

إن كلمة مؤسسة هي بالواقع ترجمة للكلمة *entreprise*، كما يمكن استعمالها ترجمة للكلمتين التاليتين *firm* و *undertaking*.

و للمؤسسة تعاريف متعددة منها¹:

. تعرف المؤسسة على أنها: "جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا، هدفها توفير الإنتاج لغرض التسويق، وهي منظمة و مجهزة بكيفية توزع فيها المهام و المسؤوليات".

و يمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي.

. و تعرف بأنها: "القوالب التي ينظم فيها الناس شؤونهم في علاقاتهم ببعضهم البعض ، كما أن المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة".

و من التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي:²

تعرف المؤسسة على أنها خلية أساسية تنشأ فيها الثروة بالمعنى الاقتصادي و تتداول رؤوس أموال ، قصد تغطية السوق إما كلياً أو جزئياً بمواد أو خدمات لتلبية رغبات المستهلك كما أنها اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع و خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين

و هذا في إطار قانوني و مالي و اجتماعي معين و ضمن شروط اقتصادية تختلف زمنياً

و مكانياً تبعاً لمكان وجود المؤسسة و حجم و نوع النشاط الذي تقوم به.

حسب المفهوم النظامي: "المؤسسة عبارة عن مجموعة من الوظائف المتكاملة

و المترابطة لخدمة هدف معين".

¹ناصر دادي عدون، المؤسسة الاقتصادية ، موقعها في الاقتصاد ، وظائفها و تسييرها، دار المحمدية العامة ، الجزائر، ص8

²ناصر دادي عدون ، نفس المرجع ، ص 10

ثانيا: خصائص المؤسسة :

- من التعاريف السابقة يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التالية التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية¹:
- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق و صلاحيات ، أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.
- القدرة على الانتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.
- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف و ظروف سياسية مواتية، و عمالة كافية و قادرة على تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة.
- التحديد الواضح للأهداف و السياسات و البرامج و أساليب العمل، فكل مؤسسة تضع أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها (أهداف كمية و نوعية بالنسبة للانتاج، تحقيق رقم أعمال معين،...).
- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها ، و يكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات و إما عن طريق الإيرادات الكلية ، أو عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.
- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي ، بالإضافة إلى مساهمتها في الانتاج و نمو الدخل الوطني ، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.

ثالثا: أهداف المؤسسة:

تتمثل أهداف المؤسسة فيما يلي²:

أ/ الأهداف الاقتصادية:

1. الربحية: هو الربح الصافي الذي تحققه المؤسسة، و يعتبر من المعايير الأساسية لصحة المؤسسة اقتصاديا و المحافظة على استمرارها في الوجود.³
2. تحقيق متطلبات المجتمع: إن تحقيق المؤسسة لنتائجها ، يمر عبر عملية بيع انتاجها المادي و المعنوي و تغطية تكاليفها ، إذ يمكن القول أنها تحقق هدفين في نفس الوقت ، تغطية طلبات المجتمع و تحقيق الأرباح.
3. عقلنة الانتاج: يمكن القول أن المؤسسة في بداية وجودها كان لتنظيم عملية الانتاج و يتم ذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الانتاج ، و رفع انتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد و الدقيق للانتاج و التوزيع ، و بذلك فإن

¹ عمر صخري ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثالثة ، 2003 ، ص 25

² ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ، ص 25

المؤسسة تسعى إلى تلافي الوقوع في المشاكل الاقتصادية و المالية لأصحابها من جهة و للمجتمع من جهة أخرى.

ب/الأهداف الاجتماعية:

1. ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، و هي الأجور المرتبطة بقوانين اقتصادية منطقية و واقعية.
2. تحسين مستوى معيشة العمال: إن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي ، يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار.
3. إقامة أنماط استهلاكية معينة: تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع ، و ذلك بتقديم منتجات جديدة أو التأثير في أذواقهم عن طريق الإشهار و الدعاية.

ج/الأهداف الثقافية و الرياضية:

1. توفير وسائل ترفيهية و ثقافية: تعمل المؤسسات على اعتماد عمالها على الاستفادة من وسائل الترفيه و الثقافة التي توفرها لهم و لأولادهم من مسرح و مكتبات و رحلات. نظرا لما لهذا الجانب من تأثير على مستوى العامل الفكري و الرضا من أجل تحسين مستواه.
2. تدريب العمال المبتدئين و رسكلة القدامى: مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج و زيادة تعقيدها فإن المؤسسة مجبرة على تدريب عمالها الجدد ، كما أن عمالها القدامى قد يجدون أنفسهم أمام آلات لا يعرفون تحريكها أحيانا مما يضطر المؤسسة إلى إعادة تدريبهم عليها.
3. تخصيص أوقات للرياضة: تعمل المؤسسات خاصة الحديثة على اتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد، خلال يوم العمل هذا بالإضافة إلى إقامة مهرجانات للرياضة العمالية مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة و يتخلص من الملل.

د/الأهداف التكنولوجية:

1. البحث و التنمية: ترصد لهذه العملية نبالغ قد تزداد لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، و يمثل هذا النوع من البحث نسبا عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة ، و خاصة في السنوات التي تلت كشف العلاقة بين عناصر التكوين و البحث و التكنولوجيا بتحسين مردودية المؤسسات و الاقتصاد عامة.
2. مساندة السياسة القائمة في البلد: تؤدي دورا مساندا للسياسة القائمة في مجال البحث

و التطوير و التكنولوجيا نظرا لما تمثله من أهمية بالغة من خلال الخطة التنموية العامة للدولة.

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الاقتصادية

تأخذ المؤسسات أشكالا مختلفة ومتعددة وهذه الأشكال تصعب دراستها بصفة إجمالية وخاصة عند محاولة المقارنة بين مؤسسة وأخرى من ناحية الإنتاج أو مردودية النشاط وترتيبها أو تصنيفها وفق مقاييس محددة، وعملية التصنيف لهذه المؤسسات تسهل عملية حساب الإنتاج الوطني الإجمالي أو محاولة عد العمال، الذين يشتغلون في أنواع معينة من المؤسسات إلخ.

و يمكن تصنيفها كمايلي¹ :

1/ تصنيف المؤسسات حسب المعيار الاقتصادي:

● **المؤسسات الصناعية:** و هي العاملة في مجال الصناعة، و يمكن أن نجد لها تقسيما فرعيا مثل مؤسسات الصناعة الثقيلة أو الاستخراجية (مؤسسات الحديد و الصلب)، مؤسسات الصناعات التحويلية أو الخفيفة(مؤسسات النسيج مثلا).

● **المؤسسات الفلاحية:** و هي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استصلاحها و هي تهتم بثلاثة أنواع من الأنشطة: الانتاج الحيواني و النباتي و السمكي.

● **المؤسسات الخدمية:** و هي التي تهتم بأنشطة الخدمات المختلفة كالتجارة و الاعلام الآلي...

2/ تصنيف المؤسسات حسب الحجم:

يمكن قياس حجم المؤسسة بطرق مختلفة: بعدد العمال، بالقيمة المضافة، بالأرباح المحققة ، بقيمة التجهيزات الانتاجية، إلا أن الغالب هو استعمال عدد العمال، رقم الأعمال، و القيمة المضافة.

. رقم الأعمال يعطينا فكرة عن حجم و أهمية المعاملات التي تنجزها المؤسسة مع زبائننا.

. القيمة المضافة تعتبر القياس الأمثل لأهمية المؤسسة و الأكثر تعبيراً من رقم الأعمال و لكن الواقع يبرز صعوبة تطبيق هذا المعيار.

. عدد العمال إذن يبقى المعيار الأبسط لتصنيف المؤسسات حسب الحجم و وفقه يمكن أن نميز بين :

- المؤسسات المصغرة : و هي التي تحوي أقل من 10 عمال.
- المؤسسات الصغيرة : و هي التي تضم من 10 إلى 49 عامل.
- المؤسسات المتوسطة : و هي التي تضم من 50 إلى 250 عامل.

¹ممندييات بربار التعليمية ، تصنيف المؤسسات الاقتصادية و أهم وظائفها و مدى أهميتها ، 28 مارس 2018
berber.ahlamontada.com،18.16

- المؤسسات الكبيرة: و تضم أكثر من 250 عامل .

3/ تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني :

أ/ المؤسسات الفردية : و هي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلة واحدة بحيث تتداخل شخصية المؤسسة مع مالكها، و تتمثل في صغار التجار والمهن الحرة كالأطباء و المحامين .

ب/ الشركات : الشركة هي عقد يلتزم بمقتضاه شخص أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة. أي في حالة الشركة نكون أمام مؤسسة تعود ملكيتها لمجموعة أفراد يساهمون في رأس المال و يقتسمون ما ينشأ عن نشاط الشركة من ربح أو خسارة و تقسم إلى شركات الأشخاص و شركات الأموال .

4/ تصنيف المؤسسات حسب معيار الملكية :

أ/ الخاصة : هي التي تعود ملكيتها لخواص يملكون حق اتخاذ القرار.

ب/ العمومية : هي التي تعود ملكيتها للدولة ، و تعتبر هذه الأخيرة صاحبة القرار حيث يخضع مسيروا المؤسسات العمومية لرقابة الدولة و هم مسؤولون عن أعمالهم اتجاهها وفقا للقوانين العامة السارية المفعول. تهدف هذه المؤسسات من خلال نشاطها إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع و لا يشكل لها الربح هدف في حد ذاته .

المطلب الثالث: استراتيجية المؤسسة

تساءل المؤسسة دائما عن مستقبلها، وعن الاختيارات التي ستعملها للأداء المميز وعن الإمكانيات التي تمكنها من النجاح واكتساب الميزة التنافسية والوصول إلى مستوى المنظمات العالمية في أقرب وقت ممكن، وما هو السبيل للحفاظ على ذلك النجاح؟.

والجواب، وهو بلا شك أنه يجب عليها اعتماد إستراتيجية معينة.

أولا: تعريف الإستراتيجية:

لقد قدم للإستراتيجية عدة تعريفات ، حيث عرفت على أنها مجموعة من القرارات المهمة للاختيارات الكبرى للمنظم، المتعلقة بالمؤسسة في مجموعها و إلزامية أساسا لتكييف المؤسسة مع التغير¹.

¹ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 238-239

كما تم تعريفها على أنها: "خطط و أنشطة المنظمة لأهدافها مع الأخذ بعين الاعتبار التهديدات و الفرص البيئية، و الموارد و الإمكانيات الحالية لهذه المنظمة.

ثانيا: أنواع الاختيارات الاستراتيجية:

و تتمثل فيما يلي¹:

أ/ التخصص: هذه الاستراتيجية أو الاختيار ، يعني تحديد نوع معين من المنتوجات أو منتج محدد، و توجيه مختلف طاقات المؤسسة نحوه، سواء الموارد المادية أو البشرية، و ما يرافقها من بحث و تكنولوجيا، و يتميز هذا الاختيار بعدة مزايا منها: سهولة التسيير مقارنة مع المؤسسات التي تنوع منتوجاتها و ما تشهده من تعقيد كما أنها تتضح لديها الأهداف و تكون توجيهاتها أكثر دقة مما يزيد من فرص تحقيق الغايات العامة للمؤسسة.

و رغم ما تقدمه هذه الاستراتيجية من مزايا فهي تتميز بنوع من الخطر بنسبو مرتفعة و الناتج عن حشد قدرات المؤسسة و مواردها في تخصص أو منتج وحيد، مما يزيد من درجة الضرر الذي قد يلحقها في حالة تغير ظروف سوق المنتج أو ظهور منافسة قوية أو تكنولوجيا حديثة أحسن من ما لديها.

ب/ الاندماج العمودي: هذا الاختيار يعني تعزيز نشاط المؤسسة في نفس فرعها و ذلك إما خلفيا أو أماميا ففي الحالة الأولى تعمل المؤسسة على الاتساع باستثمارات في مجال المادة الأولية التي تستعملها في نشاطها الأول. و هذه العملية تسمح لها بضمان مدخلاتها و انتظامها كميًا و قيميًا و بشكل يسمح لها من تحقيق تراكم أحسن في الأرباح إذ كلما زادت اندماجا في هذا الاتجاه تحسنت القيمة المضافة لديها و خاصة في مرحلة انتعاش فرع النشاط.

أما الاندماج نحو الأمام فهو تنوع نشاط المؤسسة في نفس الفرع بتوجه نحو استعمال مخرجاتها، و تقديم منتج أكثر تحويلا ، و بالتالي تقديم أكثر قيمة مضافة و تحقيق أحسن نتائج، سواء بالتحكم في الأسعار أيضا أو بالتحكم في الفرع. و إذا كانت هذه الاستراتيجية تتميز بتلك المزايا المذكورة ، فإنها لا تخلو من نقائص منها خطورة السقوط في منطقة الخسارة عند تضرر الفرع الذي تنشط فيه المؤسسة، فضلا عن تناقص في قوة المؤسسة في نشاطها السابق عند توجيه جزء من مواردها إلى الاستثمار في الاندماج أكثر.

ج/ التنوع: حتى تتفادى المؤسسات بعض السلبيات المسجلة في الاختيارين السابقين فهي تعتمد على التنوع، وهناك بعض الأسباب لهذا الاتجاه، منها اتجاه الانتاج السابق للمؤسسة نحو الركود، بسبب نقص الطلب ، أو زيادة المنافسة في السوق، و هو ما يؤدي إلى تحملها خسائر قد تكون هامة نسبيا، و لتفادي ذلك تسعى إلى التنوع في نشاطها في السوق و منتوجات جديدة. كما أنه من الأسباب التي تجعل المؤسسة تتجه إلى التنوع محاولة توزيع مواردها،

¹أيمن الشنطي، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، دار البداية ناشرون و موزعون، 2007، ص201

وامكاناتها على أكثر من تخصص، حتى تكون في منأى عن المشاكل عند إصابة فرعها السابق بتدهور النتائج، وهكذا تحقق التعويض بين تخصصات نشاطها لضمان بقائها و أرباحها.

و هناك نوعان من التنويع: المتمركز و المتكامل. ففي النوع الأول من التنويع يتم التوسيع مع بقاء الارتباط بالنشاط الأول، بواسطة الزبائن، التكنولوجيا،طاقات التسيير و العلامة الخاصة بالمؤسسة. و قد يكون هذا بالاستفادة من نفس التكنولوجيا السابقة لإنتاج منتج جديد، مثلا إنتاج الساعات الالكترونية في نفس المؤسسة المنتجة للآلات الحاسبة. أما النوع الثاني أو المتكامل فهو عكس التنويع المتمركز، يتحقق بواسطة الاستثمار في فروع أو أنشطة مغايرة للنشاط السابق للمؤسسة، كأن تتوجه مؤسسة لإنتاج أجهزة تلفزيونية إلى إنتاج أدوات الزينة أو الأثاث . و هذا الاتجاه يسعى إلى الهروب من مخاطر الفروع التي تتجه نحو الركود ، أو تحاول المؤسسة في المستقبل التخلي عنها.

د/ الانسحاب : في أوقات الأزمات تقوم المؤسسات بعملية الانسحاب كاستراتيجية لتفادي الخسائر في لحظة واحدة ،أو على الأقل للتخطيط و توزيع نتائج الأزمة بشكل واع . ولهذا الاستراتيجية عدة أشكال فهي تبتدى من اتخاذ القرارات لتحقيق رقم أعمال أقل و لكن بنتائج أحسن ،إلى التخلي عن بعض الأقسام ،أو الورشات في المؤسسة،أو حتى فروع نشاطها مثل مجال البحث و التنمية ،باعتباره يمثل أعباء معتبرة في المدى القصير و حتى المتوسط ، وهو ما يسمح باسترجاعها. و لكن هذا قد يكون له مخاطرة على حياة المؤسسة على المدى الطويل.

و هذه الاستراتيجية في حالة المؤسسات المتميزة بتنويع كاف في نشاطها ، من ضمن الاستراتيجيات العادية خاصة فيما يتعلق بالأنشطة المتوجهة نحو الركود أو الموت.

و الانسحاب منها يوفر الإمكانيات للدخول في أنشطة جديدة أو تدعيم أنشطة أكثر مردودية و التي تحتفظ بها المؤسسة . كما يكون الانسحاب في أقصى درجاته في شكل تصفية شبه كلية،أو كلية للنشاط، وهو الأكثر خطورة من عدة جوانب ، سواء في التكاليف الاجتماعية و الاقتصادية للمؤسسة أو للمجتمع ككل.

و إذا كانت هذه الأنواع من الاستراتيجيات هي الرئيسية فهناك إمكانية وجود أخرى و كل منها كما لاحظنا يتعلق اختياره بدرجة كبيرة بوضعية المؤسسة، و محيطها الاقتصادي

و التكنولوجي و غيرها،بالإضافة إلى ارتباطها بأهداف و غايات المؤسسة عامة ، و كذلك بدرجة كبيرة بإمكانيات هذه الأخيرة المادية و المالية و طاقات الإدارة بما.

المبحث الثاني: الوظيفة المالية للمؤسسة

إن نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على مهارات الإدارة المالية فيها، فهي تؤدي دوراً مهماً في المشاريع الاقتصادية وفي إدارة الموارد المادية والبشرية، بهدف تحقيق أهداف المشروع وذلك بالتفاعل مع الوظائف الأخرى في شكل متناسق، ويعتبر رأس المال من أهم العناصر التي تتكون منها، ولا بد من إدارته بشكل عقلائي، وبذلك فهي تتحمل واجبات جسمية لا بد من تأديتها، وهذا ما سنحاول توضيحه.

المطلب الأول : مفهوم الوظيفة المالية

من خلال هذا المطلب سنقوم بتعريف الوظيفة المالية و تحديد أهدافها كذلك سنعدد خصائصها المختلفة.

أولاً: تعريف الوظيفة المالية:

الوظيفة المالية في تعريفها البسيط هي مجموعة مهام و عمليات ، تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة ، و في إطار محيطها المالي. بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال من خلال برامجها و خططها الاستثمارية، و كذا برامج تمويلها و حاجاتها اليومية. و عند تحديد الحاجات و دراسة الامكانيات للحصول على الأموال تأتي العملية الثالثة و هي القرار باختيار أحسن الامكانيات التي تسمح لها بتحقيق خططها

و نشاطها، بشكل عادي و الوصول إلى أهدافها في جوانب الانتاج و التوزيع، و النتائج أو الأرباح حسب الظروف المحيطة بها و علاقاتها مع المتعاملين، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن و دوره في ذلك¹.

ثانياً: أهداف الوظيفة المالية:

و تتمثل فيما يلي²:

أ/ دراسة الحاجة المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة، طبقاً لخطتها الاستراتيجية و العملية و ذلك لتحديد الوسائل المالية الضرورية لتغطية هذا النشاط ، و الوقت المناسب للحصول عليها، مع مراعاة مختلف الأنشطة التي سوف تنفق عليها و زمن تنفيذها.

ب/ دراسة الامكانيات المتوفرة أمام المؤسسة للحصول على الأموال المطلوبة بحيث تعمل على المقارنة بين مختلف الاختيارات الممكنة ، و اقتراح أحسنها مردودية، أي أقلها تكلفة للمؤسسة، و هنا تراعي فيه مختلف طرق التمويل

¹ عبد الحليم كراجه و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، أسس - مفاهيم و تطبيقات، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، 2000، ص 14

² جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، لبنان، ص 35

والعوامل المؤثرة فيها من خلال ما توفره السوق النقدية و السوق المالية، و ما تحققه المؤسسة من مردودية في ظروفها الحالية و المستقبلية، و وضعيتها المالية،...

ج/ اختيار أحسن طرق التمويل، حيث تكون عادة في شكل مزيج بين مختلف المصادر، و تحقق أحسن مردودية مالية.

د/ في إطار دراسة الوسائل اللازمة لتنفيذ برامج و خطط المؤسسة في مجال الانتاج

و التوزيع، أو حتى البحث و تطوير تقنياتها الصناعية، يتم دراسة الامكانيات المقترحة فيما يتعلق بوسائل الانتاج الضرورية لذلك، حيث عادة ما تقترح عدة مشاريع يتم المفاضلة بينها و اختيار أحسنها وفقا لعدة معايير مالية، اجتماعية، سياسية و بيئية،...

ه/ و من أهم المهام و أعقدها في المؤسسات يعتبر تسيير خزينة المؤسسة و سيولاتها المالية في إطار نشاطها اليومي، حيث تلتقي فيه مختلف العوامل و الجوانب المتعلقة بالوظيفة المالية، إذ أن مصادر التمويل الخارجية في صورة ديون تكون مستحقات تسديدها مبرمج حسب رزنامة زمنية من جهة و كذا عملية تحصيلها مقابل المبيعات إلى الزبائن، وأعباء أو مصاريف الاستغلال المختلفة من أجور و مصاريف، خدمات و ضرائب و غيرها. و كل هذه العناصر و غيرها، تتم حركتها ضمن الخزينة منها و إليها، و نظرا للتعقيدات التي تتميز بها هذه الحركة عبر الزمن. فإنها تمثل حرجا حتى لأحسن المسيرين الماليين، لما قد يصادفهم من تذبذب في إحدى تلك التدفقات خاصة إذا زادت قوة تدفق المستحقات أو المصاريف عن قوة تدفق الإيرادات في فترة معينة يصبح المسؤول على الخزينة مظطرا إلى التصرف بسرعة و بتأثير على برنامج أو موازنة الخزينة بالتأثير على أزمته و كميات التدفقات الأخرى.

و/ بالإضافة إلى ما سبق فإن متابعة الأموال في الاستعمال ، تمر بكل من قسم المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية أيضا، إذ الأول يقوم بمتابعة تنفيذ الحركات المالية و المادية في مختلف أرجاء و وظائف المؤسسة، و تسجيلها حسب الزمن، أما الثاني أي قسم المحاسبة التحليلية فيقوم بمتابعة تكاليف المنتوجات و البضائع منفصلة، و أعباء الأقسام والمصالح و ربطها مع المسؤولين عليها. و التي على أساسها يتم رصد كفاءة العمليات الانتاجية و فعاليتها و اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح ما هو غير مقبول منها من طرف المسؤولين عليها، في ما يعني المراقبة المالية.

و من هذه الأهداف و غيرها، نلاحظ أن الوظيفة المالية تسهر على الاستعمال الجيد لإمكانيات المؤسسة، ليس فقط أثناء تنفيذ الخطط و البرامج، بل حتى عند إعدادها هذا من جهة و من جهة أخرى فتوفير هذا الجانب

من المراقبة لمختلف وظائف المؤسسة الأخرى، تعمل في الأخير على تحقيق المردودية المالية بمدى قدرتها على التحكم في الجانب المالي، مع التنسيق مع مختلف الوظائف الأخرى، مثل كل من الشراء، التخزين و الانتاج و الموارد البشرية و غيرها، و تحديد المسؤوليات على المصاريف و الإيرادات فيها.

ثالثا: خصائص الوظيفة المالية:

و تتمثل فيمايلي¹ :

1. تتداخل مع جميع نشاطات الشركة، فجميع النشاطات التي تقوم بها الشركة لها وجه مالي.
2. إن اتخاذ أي قرار مالي ملزم للشركة و لا يمكن الرجوع عن هذا القرار إلا بحسائر فادحة.
3. إن بعض القرارات هي قرارات مصيرية، فمثلا إذا قررت الشركة شراء خط انتاج جديد ذو تكلفة عالية و مولت شراء هذا الخط أو جزء منه بالدين و لم تستطع الوفاء بديونها فإن هذا سيعرض بقاءها و استمراريتها للخطر أو الفناء.
4. إن نتائج القرارات المالية لا تظهر مباشرة بل قد تستغرق وقتا طويلا مما قد يؤدي إلى صعوبة اكتشاف الأخطاء و اصلاحها و يعرض الشركة للخطر.

المطلب الثاني: وظائف الوظيفة المالية

سنعدد مختلف الوظائف التي تقوم بها الوظيفة المالية²:

- **التحليل المالي:** يقوم المحلل بالتحليل المالي للكشوفات المالية بهدف التخطيط و اتخاذ القرارات و لتنفيذ هذه القرارات و مقارنتها مع ماهو مخطط له تستلزم أدوات لقياس الأداء، و يعتبر التحليل المالي هو أفضل أداة للكشف عن أداء المؤسسة.
- **الحصول على الأموال:** إن الرصيد النقدي لا يكفي لتغطية العجز، فإن المدير المالي يجد من الضروري الالتجاء إلى مصادر خارج شركته للحصول على هذه الأموال من مصادر مختلفة، كما أنها تعرض تحت أنواع مختلفة من الانفاقات و الشروط و لفترات زمنية متفاوتة، و المشكلة الرئيسية التي يواجهها المدير المالي في هذا المجال هي الحصول على خليط أو مزيج من هذه الأنواع يتناسب أكثر من غيره من الاحتياجات المتوقعة لمنشأته. و باختصار وظيفة الحصول على الأموال هي تخطيط الاحتياجات المالية و التنبؤ بها و مراقبتها هي أساس نشاط المدير المالي.

¹المركز العالمي للتدريب و التطوير و التحكيم ، خصائص الوظيفة المالية، 2018/03/31، 18:17، www.glob-center.com/habe

² منتديات المعرفة لكل العرب، الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية، www.loredz.com/vb/showthread.php?t=، الساعة

● **التخطيط المالي:** التخطيط المالي هو مجموعة الخطط اللازمة للحصول على الموارد المالية و الاستخدام لها و لهذا فإن التخطيط المالي يشير إلى تحديد المتطلبات المالية الاستثمارات ، النمو، الاداء خلال مدة محددة من الزمن.

يعد التخطيط المالي عنصر أساسي لنجاح المؤسسة فهو دليلها المالي في المستقبل فمن خلال التخطيط المالي تحدد الشركة امكانية الحصول على الأموال و كيفية الاستخدام لهذه الأموال، و لهذا فإن التخطيط المالي يتضمن تنسيق النشاطات المالية من أجل تعظيم ثروة المساهمين. و يمثل التخطيط المالي جزء هاماً من عملية التخطيط الاجمالي للمؤسسة .

حيث يترجم أهدافها و استراتيجيتها و سياستها إلى خطط عملية يتم تنفيذها على المدى القصير ، و يهدف التخطيط المالي أساساً إلى تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة و تأمين الأموال اللازمة بشكل متوازن من مصادر التمويل المختلفة.

● **التنظيم المالي:** تمارس الإدارة المالية وظيفة التنظيم المالي كوظيفة منظمة للعملية المالية، و يتم ذلك من خلال رفع كفاءة الأداء المالي و تحقيق الأهداف بصورة أكثر اقتصادية، و يقصد بالتنظيم المالي جميع الفعاليات التي تمارسها الادارة المالية لتحقيق أهدافها المالية و يتضمن التنظيم المالي تصميم الهيكل التنظيمي و تنمية الإدارة و تحديد الاختصاصات و المسؤوليات و السلطات في الإدارة المعنية بالشؤون المالية بما يتضمن تنسيق الجهد الجماعي، و يأتي الانجاز الجيد للعملية المالية في المؤسسة عن طريق تحويل الصلاحيات وفق تسلسل السلم التنظيمي للدائرة المالية و هنا يجب أن تكون الصلاحيات و المسؤوليات واضحة و متمشية مع حجم المؤسسة و طبيعة عمل الأقسام و المهام و المسؤوليات المناطة بها.

● **الرقابة المالية:** تعتبر الرقابة المالية من الوظائف الرئيسية للمدير المالي و يقصد بها تقييم القرارات التي أتخذت بشأن التخطيط بعد تحديد نوعية المعايير التي يمكن استخدامها للمقارنة لذلك فهي تعتبر جزءاً مكملًا للتخطيط المالي ، و من هنا يمكننا أن نلخص الرقابة المالية في النقاط التالية:

- ✓ تحديد معايير الرقابة المالية على الاداء و النسب المالية الخاصة بالتحليل المالي و دراسة الميزانيات و نسب قياس كفاءة التشغيل و معادلات التكاليف المعيارية و مقاييس الرقابة على الائتمان و المخزون السلعي.
- ✓ تحديد أساليب و أدوات الرقابة المالية على الاداء و التي من بعضها التقارير المكتوبة.
- ✓ قياس انحرافات التنفيذ عن التخطيط و إيجاد التغيير أو التعديل المناسب لمعالجة هذه الانحرافات.

المطلب الثالث: علاقة الوظيفة المالية بالوظائف الأخرى

ترتبط الوظيفة المالية بعدة وظائف في المؤسسة الاقتصادية و هذا ما سنحاول طرحه من خلال هذا المطلب¹:
على الرغم من أن الوظيفة المالية في أعلى مستويات التنظيم، إلا أن الشخص الذي يصبوا للوصول إلى مركز مالي في المشروعات الضخمة عادة ما يبدأ كمحاسب يمارس وظائف محاسبية بحتة.

فالوظيفة المالية مرتبطة ارتباطا وثيقا بجميع الوظائف الأخرى في المؤسسة و عليه تتحمل الأعباء للوظائف الأخرى من الناحية المالية،فسوء الوظيفة المالية ينعكس على الوظائف الأخرى و يؤثر فيها.
. فأبي قرار يتعلق بالانتاج لا بد له من الأموال اللازمة لتحقيقه و قد تقف قلة الأموال عائقا في سبيل ذلك،

كما ان له آثاره الهامة على التدفقات النقدية في المدى القصير و المدى الطويل

و في معظم الأحيان تساهم هذه القرارات في زيادة تدفق النقد من المنشأة في المدى القصير ،على شكل مصاريف ضرورية لتنفيذ القرار، و لكن الصورة تختلف في المدى الطويل،حيث قد ينتج عن معظم القرارات المتعلقة بالانتاج،زيادة حجم النقد الداخل(التدفق) إلى المنشأة إذا ما تم إنتاج السلعة الجديدة و بيعها أو إذا ما تم التوسع الجديد،و نفس الكلام ينطبق على وظيفة التسويق فأبي قرار في حقل التسويق له أبعاده المالية في المدى القصير و المدى الطويل،فالقيام بحملة إعلامية واسعة النطاق أمر قد يكون مرغوبا فيه و يؤدي في المدى القصير إلى تدفق النقد من المنشأة، أما مردوده في المدى البعيد،فأمر غير مؤكد،فإن كانت الحملة ناجحة فإن ذلك سيؤدي غلى زيادة التدفق النقدي للمنشأة.

. و لا تشذ وظيفة الأفراد عن ذلك، خذ مثلا: القيام ببرنامج تدريبي للعمال على القيام بعمل معين،فإن ذلك سيؤدي في المدى القصير إلى تدفق النقد إلى خارج المنشأة على شكل المصاريف المختلفة اللازمة للقيام بهذا البرنامج،أما في المدى الطويل فإن كان البرنامج ناجحا،فإنه سيؤدي ثماره على شكل زيادة التدفق النقدي إلى داخل المنشأة مع ثبات العوامل الأخرى.

. المحاسبة و الوظيفة المالية:هذه الأخيرة تهتم بتحليل البيانات التي تساعد في قياس المشروع و الدخل الخاضع للضريبة، و دفع ازدياد أهمية المحاسبة و يخصص المحاسب معظم وقته لتجميع و عرض البيانات المالية الماضية وتفسيرها،فالمدير المالي يعيد تعديلها و تحليلها،و التي تعتبر القاعدة الأساسية لاتخاذ القرارات.

. الاقتصاد الجزئي و الوظيفة المالية:تهتم نظرية الاقتصاد الجزئي بالأداء الاقتصادي الفعال للمشروع، أي أنها تؤثر على الإجراءات و التصرفات التي تحقق الأداء المالي الجيد،تهتم بالعلاقة بين العرض و الطلب و استراتيجيات

¹ رمضان زياد، أساسيات في الإدارة المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الرابعة، 1996، ص 61

تعظيم الربح، تستند هذه الأخيرة في رسمها على النظريات الاقتصادية الجزئية و إذا لم يستطع المدير المالي تطبيق هذه النظريات على الأقل يعمل من خلال مجموعة المبادئ المشتقة من هذه النظريات، فالاقتصاد التجميعي يزود المدير المالي برؤية واضحة عن السياسات الخاصة بالمنظمات الحكومية و المالية التي من خلالها تتدفق الأموال و الائتمان، وتعمل على ضبط النشاط الاقتصادي العام.

المبحث الثالث: ماهية التحليل المالي

من أهم المواضيع المتناولة في الإدارة المالية التحليل المالي، والذي يعتبر في نظر الكثير من العلماء على أنه عملية فنية تهدف إلى فحص القوائم المالية، وهذا معرفة الحالة المالية للمؤسسة والتنبؤ بنتائج أعمالها خلال فترات مستقبلية. ولهذا سنحاول الإلمام بجوانب هذا الموضوع بالتطرق إلى إعطاء نبذة تاريخية عن التحليل المالي، ثم إعطاء بعض المفاهيم الخاصة به، وكذا أهميته وأهدافه ثم خطوات التحليل المالي والأطراف المهتمة به.

المطلب الأول: نشأة و تعريف التحليل المالي

تشير المراجع العلمية إلى أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب وذلك للرغبة المنشأة في تحديد مجالات قوتها وضعفها.

أولاً: نظرة تاريخية عن التحليل المالي:

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استناداً إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فغن الأزمة المالية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929.1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف، ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي¹.

و قد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث اظهر المصرفيون و المقرون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، و مع تطور المؤسسات و وسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، و عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد و تأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما ان تزايد حجم العمليات و تحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في انشاء نظرة جديدة للتحليل المالي حيث (تحول من تحليل ساكن) لفترة معينة أو سنة (إلى تحليل ديناميكي) دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات و المقارنة بين نتائجها و استنتاج تطوير سير المؤسسة المالية، و أدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها و تحقيقها لقفزات جد مهمة في الانتاج و الإنتاجية.

¹ناصر دادي عدون ، تقنيات التسيير، التحليل المالي ، الجزء 01 ، دار المحمدية ، الجزائر، 1999، ص 13

ثانياً: تعريف التحليل المالي

هناك عدة تعريفات للتحليل المالي من أهمها مايلي¹:

- التحليل المالي هو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر.
- و يعرف أيضاً أنه مرحلة دراسة و تشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط و المردودية والتوازن المالي و تمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية و القيام بتقديرات و تنبؤات تخص مستقبل المؤسسة و على أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية.

التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموعة الأساليب و الطرق الرياضية و الاحصائية و الفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات و التقارير و الكشوفات المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات و المنظمات في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل².

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي و أهدافه

أولاً: أهمية التحليل المالي:

لاشك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية هذه الدراسة الاقتصادية و الإدارية و المحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع و تعقد العمليات الاقتصادية في العالم و ظهور الحيل و أدوات جديدة من الغش و الخداع و الاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي، و بصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل فيمايلي:

1. التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة و هي أشبه بجهاز الإنذار المبكر و الحارس الأمين للمنشأة سيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت.
2. يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع و تقييم الأداء.
3. التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.
4. التحليل المالي أداة اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج و التحديث و التجديد.

¹مفلح عقل، مقدمة في التحليل المالي، دار المسقبل للنشر، الأردن، 2000، ص 79

²أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2010، الأردن، ص 49

ثانياً: أهداف التحليل المالي:

تمثل أهداف التحليل المالي فيما يلي¹:

1. بالنسبة للشركة: تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل و بالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى:

- تقييم الوضع المالي و النقدي للشركة.
- تقييم نتائج و قرارات الاستثمار و التمويل.
- تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات و الخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة و التي يمكن استثمارها.
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة.
- يعتبر مصدراً للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرارات.

2. بالنسبة للمتعاملين مع الشركة: حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة لها أهداف حيث يهدف التحليل المالي إلى:

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة من أجل الاستفادة من القروض.
- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.

و نظراً للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يكتسبها في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر أهم الأهداف²:

- معرفة المركز المالي للمؤسسة.
- معرفة مركزها المالي في قطاعها الذي تنتمي إليه.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة و أعلى عائد.
- اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية و الاستقلالية للمؤسسة.

¹ عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازودي العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص ص

22-21

² مفلح عقل ، مرجع سبق ذكره، ص 88

➤ توجيه أصحاب الأموال و الراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة و العائد المتوقع لكل مجال.
➤ التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.

➤ تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل منشأة و درجة المخاطر المرفقة لها.

➤ تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها و نسبة الأرباح المحققة.

المطلب الثالث: مراحل التحليل المالي و الأطراف المستفيدة منه

أولاً: مراحل التحليل المالي:

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، و هذا يعتمد على نوع التحليل و أهميته و درجة التفصيل المطلوبة فيه، و يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي¹:

1. تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جداً أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، و مدى

أهمية هذا الهدف و تأثيره، و يلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، و من هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

2. تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، و بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

3. اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، و منها استخدام أسلوب النسب المالية، و كذلك الأساليب الاقتصادية و غيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب.

4. إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، و كل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

5. التوصل إلى استنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي في محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

6. صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

¹عباس بن الضب ، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2011، ص 85

ثانياً: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

إن الدور الفعال الذي بلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة جعل العديد من الأطراف تهتم به ، و من بين هذه الأطراف نذكر مايلي :

1/ الأطراف الداخلية : و نذكر أهمها¹ :

- إدارة المؤسسة : حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة و تعتبر من بين أكثر الأطراف حرصاً على استمرارية حياة المؤسسة حيث تستعين بهذه التقنية التي تمكنها من تحليل المركز المالي للمؤسسة و كذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة و تستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل.
- العاملون في المؤسسة :

و هم من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروع المقيد للعاملين معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه و التأكد من سلامة إدارة الأموال و التي قد يكون له أثر كبير على التغيير في الأجور و كذلك مناصب العمل.

● المساهمون :

يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد من الأموال المستثمرة الحالية و المستقبلية و سلامة الاستثمارات في المشروع لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة و تقييم هذه الجوانب .

2/ الأطراف الخارجية: و هم :

● الدائنون :

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمشروع أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد اقراض الأموال للمؤسسة و قد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المشروع الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق فإذا كان القرض لمدة أكثر من سنة فيهتم المقرض بالتأكد من إمكانية سداده لهذا الالتزام في الأجل الطويل.

● الموردون:

يهتم الموردون بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه و استقرار الأوضاع المالية له فالعمليل من الناحية العملية مدين للمورد و يعني دراسة و تحليل مديونيته في دفاتر المورد و تطور هذه المديونية و على ضوء ذلك يقرر المورد

¹ لزر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية نقود و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 78

الاستمرار في التعامل معه من عدمه أو يخفض هذا التعامل ، و بذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملاءه بصفة دورية فيهمه مثلا التعرف على إذا ما كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، و يمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

● العملاء:

يمكن لعميل المؤسسة و ذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد و كذلك منافسه معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان لم تمنح لغيره و تتطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه و تتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الائتمان.

● الهيئات الرقابية:

تستخدم هذه الأجهزة التحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة و تتخذ التحليل المالي كأداة فعالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء والمساعدة في التعرف على نقاط القوة والضعف في الوحدة الاقتصادية.

● مصلحة الضرائب:

تتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول على المعلومات المتعلقة بالنتائج المحققة و بالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح إذ كلما كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تكون ضمان للدفع.

المطلب الرابع: أدوات و أنواع التحليل المالي

أولاً: أدوات التحليل المالي:

على المحلل المالي استعمال أدوات محددة تمكنه من الوصول إلى الأهداف المرجوة وتمثل هذه الأدوات في¹:

أ/ تحليل الهيكل المالي: الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي و المردودية والملائمة المالية، بالاعتماد على منظور الذمة المالية أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل .

ب/ تقييم النشاط و النتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، و الحكو على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، و ذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، التي هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل تشكل النتيجة و أسباب تحققها، مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

ج/ تقييم المردودية: هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها ، و هي المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الأداء و يمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل و الاستثمار و غيرها.

د/ تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل المالي الأكثر تطوراً مقارنة بالتحليل الوظيفي

و التحليل الذمي، حيث يمكن من تحليل التوازن المالي و الوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة و تحديد الدورة المسؤولة كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي التي تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية و تقييم الاستراتيجية المالية المعتمدة.

ثانياً: أنواع التحليل المالي:

و تكمن في توضيح نوع التحليل المتبع أثناء التشخيص المالي كمايلي²:

1. التحليل المالي التطوري: يقوم هذا التحليل على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات متتالية على

أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية . و يتطلب هذا التحليل نظام محاسبي و مالي متطور و فعال.

و يركز هذا التحليل على العناصر التالية:

- تطور النشاط: من خلال التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هياكل التكاليف التي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط.
- تطور أصول المؤسسة: الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية و المعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة نشاطها، و تطورها يبين مستوى النمو الداخلي و الخارجي للمؤسسة، و يعد مؤشراً عن الوجهة، استراتيجية المؤسسة إن كانت تتجه نحو البقاء أو الانسحاب من السوق.

¹ حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي، تقييم الأداء و النبؤ بالفشل، الوراق للنشر و التوزيع ،2004، ص235

² ناصر دادي عدون ، تقنيات التسيير – التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره، ص 186

- تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هذا الهيكل من العملاء، الموردين، و هي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، و ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن و مقارنة نموها بنمو النشاط من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.
 - تطور الهيكل المالي: يتشكل من مصادر تمويل المؤسسة و يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي و مساهمة الشركاء و تحديد قدرة المؤسسة على السداد و مدى استقلاليتها و تأثير الاستدانة على المردودية.
 - تطور المردودية: تعد المردودية ضمان للبقاء و النمو و واحد من أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي و عليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتحليل التطوري ، وذلك عن طريق نسبة المردودية و آلية أثر الرافعة المالية.
2. التحليل المالي المقارن: هو التشخيص الذي يعتمد على مقارنة الوضع المالي للمؤسسة و مراقبته عبر الزمن مع المؤسسات الناشطة في نفس القطاع و في نفس السوق أي الخاضعة لنفس الشروط الخاضعة لها المؤسسة محل الدراسة.
3. التحليل المالي المعياري: هو امتداد للتحليل المقارن إلا أنه بدل من مقارنة وضعية المؤسسة مع المؤسسات الأخرى فإننا نلجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة و مستمرة.

خلاصة الفصل

بعد تعرضنا للمدخل العام للتحليل المالي، وهذا بالتطرق إلى مختلف جوانب التحليل المالي، بداية بالمؤسسة الاقتصادية ومختلف وظائفها وخاصة الوظيفة المالية في المؤسسة ووصولاً إلى التحليل المالي والذي هو محل دراستنا. وبهذا نستطيع القول، أن التحليل المالي من الدعائم الأساسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الإجراءات، وكذا كقاعدة من المتعاملين مع المؤسسة، أو كل من تهمهم وضعية المؤسسة واستغلالها، سواء كمساهمين أو مقرضين أو مصلحة الضرائب، وهذا كله في إطار الظروف المالية والسياق العام الذي تعمل فيه المؤسسة، وكذا الإستراتيجية العامة لها.

ولتعميق الفهم أكثر وتبيين دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية، لا بد من دراسة وتحليل الميزانية، وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

دراسة و تحليل الميزانية

تمهيد:

تعتبر المحاسبة العامة أساس كل دراسة للجانب المالي للمؤسسة حيث قدم للمحلل المالي المعطيات الضرورية في تحليله و التي من خلالها يتم تحديد الوضعية المالية للمؤسسة و هذا عن طريق دراسة الوثائق المحاسبية التي تعتبر المصدر الأساسي للمعلومات و من بين أهم هذه الوثائق ميزانية النظام المالي المحاسبي، و نظرا لأنها لا تستجيب إلى الدراسات المالية البحتة كان لابد من معالجتها بشكل يسهل استعمالها و ذلك بإجراء التعديلات الضرورية عليها بغية تحويلها إلى الميزانية المالية لتصبح وسيلة للتحليل المالي و التي يمكن بواسطتها تشخيص الحالة المالية و الائتمانية للمؤسسة و ذلك بمختلف التوازنات و النسب المالية.

المبحث الأول: تحليل ميزانية النظام المحاسبي

في هذا المبحث سنتناول أساسيات لتحليل المالي المتمثلة في تقديم ميزانية النظام المحاسبي المالي في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني الانتقال من ميزانية النظام المحاسبي إلى الميزانية المالية للنظام المحاسبي، أما في المطلب الأخير سنعرض الميزانية المالية المختصرة.

المطلب الأول: تعريف ميزانية النظام المالي المحاسبي

هناك العديد من التعاريف التي تطرقت لميزانية النظام المالي المحاسبي :

فهناك الكثير ممن يعرفها كونها جدول، يعد بتاريخ معين ، و يظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة و بالجانب الأيسر خصومها¹.

كما تعرف وفق النظام المحاسبي المالي في المادة 32 من المرسوم التنفيذي 08/156 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 كالتالي:

✓ تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول و عناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول و الخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية و العناصر غير الجارية².

✓ هي عبارة عن جدول يظهر بفحواه عناصر كل من الأصول و الخصوم على أساس تصنيف محدد، بحيث يقسم جانب الأصول إلى أصول غير جارية و أصول جارية، أيضا يقسم جانب الخصوم إلى أموال خاصة و كذا خصوم غير جارية و خصوم جارية.

وفي الأخير الميزانية هي عبارة عن قائمة أو كشف تتكون من جزأين رئيسيين متساويين في القيمة، تضم في الجزء الأول الأصول والجزء الثاني يضم الخصوم .

¹مستندات الحلقة لكل الجزائريين والعرب، ميزانية النظام المحاسبي المالي، 13 مارس 2018 على لساعة

www.djalfa.info/vb/chawtheread.php?t=177190, 09:30

²المرسوم التنفيذي رقم 08/156، المؤرخ في 26 ماي 2008، المتعلق بالميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية عدد 27 بتاريخ 28 ماي

2008

المطلب الثاني: عناصر ميزانية النظام المالي المحاسبي

- تضم ميزانية النظام المالي المحاسبي شقين أساسيين متساويين¹:
- . جانب الأصول: الذي يظهر مجموع استخدامات الأموال.
- . جانب الخصوم: الذي يبين مصدر الأموال المستعملة.

أولاً: عناصر الأصول: ترتب الأصول في الميزانية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى نقود في حالة النشاط العادي للمؤسسة، و فيما يلي عرض عناصر الأصول:

أ/ حسابات التثبيتات(الصف 02): تتمثل التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي في مجموع الوسائل و القيم الثابتة المادية و المعنوية و المالية التي حازتها المؤسسة أو أنجزتها بنفسها ليس بغرض البيع و إنما لاستعمالها كوسيلة استغلال دائمة أي أكثر من دورة واحدة.

و قد جمعت حسابات التثبيتات في المجموعة الثانية من النظام المحاسبي المالي الجديد وفق الحسابات التالية:

1. ح/20 التثبيتات المعنوية: تضم مصاريف البحث و التطوير الخاصة بالقيم الثابتة ، أنظمة الاعلام الالي ، الماركات التجارية، شهرة المحل و قيم ثابتة معنوية أخرى و يتفرع إلى :

✓ حساب 203(مصاريف التنمية القابلة للتثبيت): يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة المصاريف الخاصة بالبحث و التطوير مقابل ح/731 (الانتاج المثبت للأصول المعنوية) في الجانب الدائن و هذا بعد قيد تكاليف هذه الأصول في حسابات الأعباء حسب طبيعتها التابعة لنفس الفترة ، و المصاريف المتعلقة بأصل معنوي و المدرجة كعبء من قبل المؤسسة في بياناتها الحسابية في السنوات السابقة.

✓ حساب 204 (برمجيات المعلوماتية و ما شابهها): يجعل مدينا بتكلفة اقتناء الرخص المتعلقة باستخدام البرمجيات و يقابله في الجانب الدائن حساب الغير أو الحسابات المالية،و في حالة انتاج هذه البرامج من طرف المؤسسة يجعل ح/731 دائنا بقيمة تكلفة الانتاج.

✓ حساب 205(الامتيازات و الحقوق المماثلة ، البراءات ، الرخص و العلامات) و حساب 208(التثبيتات المعنوية الأخرى): إن العمليات الخاصة بالقيم المعنوية غير مسجلة في الحسابات السابقة من ح/20 تسجل مباشرة في ح/205 أو ح/ 208 في الجانب المدين مقابل حسابات الغير أو الحسابات المالية في الجانب الدائن.

¹عبدالرحمان عطية، المحاسبة العامة وفقا للنظام المحاسبي المالي، دارحيطلي، الاردن 2000، ص 12-14

✓ حساب 207(فارق الشراء): يسجل فوارق الشراء الناتجة في حالة تجميع مؤسسات أو ادماج مؤسسة مع أخرى و يكون مدينا أو دائنا ، ويجب أن يظهر في الميزانية كأصل مالي غير جاري، و هو من الأصول المعنوية غير محددة الهوية لذلك يفصل عن التثبيات المعنوية الأخرى التي هي بالعرف أصول محددة و تعتبر حسائر القيمة المثبتة في فارق الاقتناء غير قابلة للاسترجاع خلافا لباقي حسائر القيمة.

2/ حساب 21(التثبيات العينية): يجعل مدينا بقيمة الحصص المقدمة من طرف الشركاء

و يضم هذا الحساب : الأراضي ، المباني ، المنشآت التقنية ، المعدات و الأدوات الصناعية تثبيات عينية أخرى(معدات نقل، تجهيزات و أثاث مكتب ، أجهزة الاعلام الآلي، مواد التعبئة و التغليف القابلة للاسترجاع وتهيئات و تركيبات).

3/ حساب 22 (التثبيات في شكل امتيازات): امتياز الخدمة العمومية عقد يلتزم بموجبه شخص عمومي بتنفيذ خدمة عمومية على مسؤوليته لشخص طبيعي أو معنوي(متلقي الامتياز) لمدة محددة لقاء دفع أتاوي من مستعملي الخدمة، العمليات المتعلقة بالامتياز تدرج في حسابات المستفيد من الامتياز و تسجل الأصول محل امتياز مجاني في ح./229

4/حساب 23 (الثبيات الجاري إنجازها) : يسجل فيه التثبيات غير مكتملة الانجاز في نهاية الدورة ، بالإضافة إلى التسبيقات المدفوعة للحصول عليها و يرصد هذا الحساب عند اقتناء الاستثمار أو اكتمال إنجازها و ذلك باستعمال أحد حسابات(21) .

5/حساب 26(المساهمات و الديون الدائنة الملحقة بالمساهمات) :يسجل في الجانب المدين بتكلفة اقتناء سندات المساهمة و ما ارتبط بها من ديون و يقابله في الجانب الدائن أحد الحسابات المالية أو حسابات الغير،و في حالة التنازل عن هذه الأسهم يسجل فائض أو نقص القيمة في حساب النواتج(ح/75)أو الأعباء(ح/65)بالترتيب.

6/ حساب 27(التثبيات المالية الأخرى) :تقيم الأصول المالية بالقيمة الحقيقية للمقابل المقدم

و يجب أن يعاد تقييمها جميعا بعد ادراجها الأصلي في حسابات باستثناء القروض و الديون التي يصدرها الكيان ويجوزها لأغراض تجارية بالإضافة إلى التوظيفات المالية الأخرى المحدد أجل استحقاقها و التي ينوي الكيان حيازتها إلى ذلك الحين و تملك القدرة لهذا الغرض ، فضلا عن الأصول التي يتعذر تقدير قيمتها الحقيقية بصورة صادقة.

7/ حساب 28 (اهتلاك التثبيات) : يستعمل لمعالجة اهتلاك التثبيات محاسبا و ذلك مع حسابات 20 و 21 بحيث يجعل دائنا بقيمة الاهتلاك السنوي في مقابل ح/68 في الجانب المدين، و في حالة بيع الأصول أو نزع ملكيتها

أو زوالها فإن حسابات الاهتلاكات تحول إلى ح/20 أو ح/21 المعني و تهلك التثبيتات المعنوية على أساس مدة نفعيتها التي من المفروض أن لا تتجاوز 20 سنة إلا في حالات خاصة يجب تبريرها في ملاحق.

8/ حساب 29 (خسائر القيمة عن التثبيتات) : يجعل دائئا عند ثبوت الخسارة مع ح/68 المدين، ويمكن أن يعاد النظر في قيمة هذا النقص المكون في نهاية كل دورة محاسبية و ذلك يجعل ح/68 مدينا عند زيادة مبلغ الخسارة وجعل ح/78 دائئا عند نقص أو إلغاء الخسارة.

ب/ حسابات المخزونات و المنتوجات الجاري العمل بها (الصنف 03) : هي الأصول التي تحوزها المؤسسة لبيعها أو التي هي قيد الانتاج لنفس الغرض و التي تكون في شكل مواد أولية أو لوازم من المقرر استهلاكها ضمن مسار الانتاج أو تقديم الخدمات.

يشمل الصنف 3 مخزونات البضائع التي يعاد بيعها على حالتها دون اجراء تعديلات عليها و على المواد الأولية كذلك المنتوجات تامة الصنع أو الأشغال قيد الانجاز كمنتوجات من قبل المؤسسة ، كما يشمل بالإضافة إلى ذلك على المواد الأولية الموجودة قيد الاستعمال في مسار الانتاج .

و تنقسم المخزونات إلى¹ :

- ح/30 المخزونات من البضائع
- ح/31 المواد الأولية و اللوازم
- ح/32 التموينات الأخرى
- ح/33 سلع قيد الانجاز
- ح/34 انتاج الخدمات الجاري انجازها
- ح/35 المخزونات من المنتجات
- ح/36 المخزونات المتأتية من التثبيتات
- ح/37 المخزونات الخارجية
- ح/38 المشتريات المخزنة
- ح/39 خسائر القيمة عن المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ

¹ عبد الرحمن عطية، مرجع سبق ذكره ، ص ص 13-15

ج/ حسابات الغير (ذات الطبيعة المدينة) الصنف 04: هي الحسابات الي تسجل فيها الحقوق اتجاه المدينين، وهذه الحقوق تنشأ عن عمليات الاستغلال العادية التي تقوم بها المؤسسة مع الغير كالزبائن مثلاً و حسابات الغير التي تظهر في الأصول هي الحسابات ذات الأرصدة المدينة.

و تتمثل في :

➤ ح/41 الزبائن و الحسابات الملحقة:(خارج الحساب 419. الزبائن الدائنون الذي يكون رصيده دائناً ويستدل على ذلك باعتبار رقمه الثالث 9 و يظهر هذا الحساب في جانب الخصوم).

ح/411 الزبائن

ح/413 الزبائن ، السندات المطلوب تحصيلها.

➤ ح/409 الموردون المدينون :يعتبر هذا الحساب من حسابات الغير المدينة باعتبار رقمه الثالث 9، و لهذا فإن رصيده يكون عكس الحساب الرئيسي الذي فرع عنه و هو حساب 40 الموردون و الحسابات الملحقة الذي رصيده ذو طبيعة دائنة.

د/ الحسابات المالية (ذات الطبيعة المدينة) الصنف 05: هي الحسابات التي تسجل فيها حركة القيم النقدية والشيكات ،و كذلك العمليات مع البنوك و المؤسسات المالية. و الحسابات المالية التي تظهر في جانب الأصول هي الحسابات ذات الأرصدة المدينة.

و تتمثل في :

➤ ح/51 البنوك و المؤسسات المالية و ما يماثلها : (خارج الحساب 519 المساهمات البنكية الجارية ، الذي يكون رصيده دائناً و يستدل على ذلك باعتبار رقمه الثالث 9 و يظهر هذا الحساب في جانب الخصوم).

ح/512 البنوك الحسابات الجارية

ح/515 الخزينة العمومية و المؤسسات العمومية

ح/517 الهيئات المالية الأخرى

ح/53 الصندوق

ثانيا: عناصر الخصوم : حسابات الخصوم هي الالتزامات الراهنة للمؤسسة المترتبة على أحداث سابقة يترتب على انقضائها خروج موارد تمثل منافع اقتصادية. و هي ذات طبيعة دائنة.و الحسابات التي تظهر في جانب الخصوم هي حسابات الأصناف التالية:

أ/ حسابات رؤوس الأموال (الصنف 01) : يشمل هذا الصنف على الحسابات التي تمثل موارد تمويل المؤسسة الداخلية منها و الخارجية طويلة المدى التي تتجاوز مدتها السنة. و تتمثل في:

1.ح/10 رأس المال و الاحتياطات و ما يماثلها: و يتكون من :

- ح/101 رأس المال الصادر أو رأس المال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال.
- ح/106 الاحتياطات (القانونية الأساسية ، العادية و المقننة)

2 ح/12 نتيجة السنة المالية.

3 ح/16 الاقتراضات و الديون المماثلة.

ب/ حسابات الغير(ذات الطبيعة الدائنة) الصنف 04 :هي الحسابات التي تسجل فيها الديون التي التزمت بها المؤسسة ، و هذه الديون تنشأ عن عمليات الاستغلال لعادية التي تقوم بها المؤسسة مع الغير كالموردين مثلا. وحسابات الغير التي ظهر في الأصول هي الحسابات ذات الأرصدة الدائنة. و تتمثل فيمايلي:

أ/ ح/40 الموردون و الحسابات الملحقه(خارج الحساب 409 الموردون المدينون الذي يكون رصيده مدينا ويستدل على ذلك باعتبار رقمه الثالث 9 و يظهر هذا الحساب في جانب الأصول) .

• ح/401 موردو المخزونات و الخدمات

• ح/404 موردو التثبيتات

• ح/419 الزبائن الدائنون

ج/ الحسابات المالية (ذات الطبيعة الدائنة) الصنف 05 :هي الحسابات التي تسجل فيها العمليات مع البنوك والمؤسسات المالية عندما تكون أرصدة هذه الحسابات دائنة. و تتمثل فيمايلي:

• ح/519 المساهمات البنكية الجارية : عندما يكون رصيد حساب البنك دائنا يتم اعتباره دينا و يدرج

الحساب ضمن الخصوم، و من بين الحالات التي يكون فيها رصيد البنك دائنا حالة السحب على المكشوف.

المطلب الثالث: الشكل العام لميزانية النظام المحاسبي

قدم النظام المحاسبي المالي نموذجاً لعرض الميزانية يتوافق مع المعيار الدولي حيث فصل في جانب الأصول بين الأصول غير الجارية و الأصول الجارية و في جانب الخصوم فصل بين رؤوس الأموال الخاصة و الخصوم غير الجارية و الخصوم الجارية.

أولاً : كتل جانب الأصول:

1/ الأصول غير الجارية: و هي تلك الأصول المخصصة للاستعمال الدائم و المستمر في حاجات نشاط المؤسسة مثل التثبيتات المعنوية و العينية أو التي تحوزها المؤسسة لغايات التوظيف على المدى البعيد أو التي لا تنوي المؤسسة إنجازها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ قفل السنة المالية.

2/ الأصول الجارية: هي الأصول التي ترتقب المؤسسة إمكانية إنجازها أو بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية، أو تلك التي تقوم بحيازتها المؤسسة أساساً لغاية إجراء المعاملات أو لمدة قصيرة ترتقب إنجازها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي إقفال السنة المالية أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود.

ثانياً: كتل جانب الخصوم:

1/ رؤوس الأموال الخاصة: هي الفائدة الباقية بعد حسم الخصوم الخارجية من المجموع العام للأصول، وهي تمثل الأموال التي تعود لأصحاب المؤسسة أو المساهمين في رأس مالها، مثل رأس المال و الاحتياطات و نتيجة السنة المالية.

2/ الخصوم غير الجارية: تشمل جميع عناصر الخصوم التي ينتظر انقضاءها بعد سنة من تاريخ إقفال السنة المالية، أي هي الديون الخارجية طويلة الأجل.

3/ الخصوم الجارية: هي الخصوم التي تنتظر المؤسسة انقضاءها في إطار دورة الاستغلال العادي أو التي يجب تسويتها في غضون الأشهر الإثني عشر التي لي إقفال السنة المالية.

و النموذج التالي يبين شكل الميزانية و الكتل التي تحتويها وفقاً للنظام المحاسبي المالي:

جدول رقم : (01): ميزانية النظام المالي المحاسبي

المبالغ	المبالغ	الاهتلاكات و المؤونات	المبالغ الاجمالية	الأصول
	الخصوم			
	3/ رؤوس الأموال الخاصة: رأس المال الاحتياطات النتيجة الصافية			1/الأصول غير الجارية: تثبيات معنوية تثبيات عينية تثبيات جاري إنجازها تثبيات مالية
	4/ الخصوم غير الجارية: قروض و ديون مؤونات و إيرادات مثبتة مسبقا			2/الأصول الجارية: المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ الزبائن المدينون الآخرون الموجودات
	5/ الخصوم الجارية: موردون ديون أخرى			
	المجموع العام للخصوم			المجموع العام للأصول

المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، 2000، ص34.

المبحث الثاني: الميزانية المالية

نظرا للنقائص التي تحتويها ميزانية النظام المالي المحاسبي كان لابد منا دراسة الميزانية المالية.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية المالية

أولا: تعريف الميزانية المالية

1. تعرف بأنها: وثيقة محاسبية تمثل ممتلكات المؤسسة في جهة الأصول و التزاماتها في جهة أخرى في لحظة زمنية معينة تنقسم إلى قسمين أصولا و خصوما¹.
2. تعرف الميزانية المالية على أنها جدول يتضمن جانبين ، جانب الأصول و جانب الخصوم و ترتب الأصول حسب درجة السيولة و مبدأ السنوية، و ترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق و مبدأ سنوية الخصوم.
3. هي ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية للمؤسسة، ترتب فيها عناصر أصول وخصوم المؤسسة وفقا لمبدأ السيولة والإستحقاق في المدى القصير وتقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية وبالقيمة الحقيقية لها وليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية².

ثانيا: أهداف الميزانية المالية

استخدم التحليل المالي أول الأمر من طرف البنوك من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسات التي تطلب قروضا من هذه البنوك و على أساس هذا التحليل يتم قبول البنك لطلب القرض المقدم له من المؤسسة أو رفضه. ثم تطور التحليل المالي للميزانية ليصبح مستخدما من قبل المؤسسات حيث يتم إعداد الميزانية المالية بغرض تحليل قدرة الوفاء ودرجة سيولة عناصر أصول المؤسسة، و يقصد بالقدرة على الوفاء ، قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الآجال المتعاقد عليها، أما سيولة عنصر من عناصر الأصول فيقصد بها إمكانية تحويل هذا العنصر إلى نقود بشكل سريع. فالميزانية المالية إذن تسمح بتقييم الذمة المالية للمؤسسة و التأكد من عدم مواجهتها لخطر الإفلاس في المدى القصير.

المطلب الثاني: الانتقال من ميزانية النظام المالي المحاسبي إلى الميزانية المالية

يقوم المحلل المالي بإجراء التعديلات على الميزانية المحاسبية للوصول إلى الميزانية المالية. و هذا بالاستناد إلى مبدأين: درجة سيولة الأصول و درجة استحقاقية الخصوم آخذين بعين الاعتبار المدة كمؤشر بين العناصر الثابتة والمتداولة القصيرة و الطويلة الآجل.

¹ بوشاشي بوعلام،الرائد في المحاسبة،دارالملكية للنشر والتوزيع،الجزائر،ص86.

² وليد ناجي احيالي و بدير علوان، المحاسبة المالية في القياس والاعترافات والإفصاح المحاسبي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن، 2002، ص 304.

أولاً: تعديل عناصر الأصول :

تقسم الأصول إلى مجموعتين¹: أصول ثابتة و أصول متداولة.

أ/أصول ثابتة : و تضم كل الاستعمالات التي تزيد درجة سيولتها عن سنة، و تظهر بقيمة صافية من الاهتلاكات ، و هي على العموم كل حسابات الاستثمارات (الصف 02) باستثناء حساب المصاريف الاعدادية ، و هذا ظراً لطبيعة هذه المصاريف ، فهي أعباء و ليس موجودات مادية أو معنوية ، و عليه فهي لا تعبر عن قيمة حقيقية وبالإضافة إلى حسابات الاستثمارات المذكورة سابقاً ، فإننا نضيف باقي الأصول التي تتحول إلى سيولة إلا في مدة تزيد عن سنة كمدينو الاستثمار على المدى الطويل و مخزون الأمان.

2/أصول متداولة : تضم هذه المجموعة ما تبقى من مجموع الاستعمالات أي جميع عناصر الأصول التي تقل درجة سيولتها عن سنة كالبضائع و ديون الزبائن و القيم الجاهزة لدى المؤسسة.

ثانياً : تعديل عناصر الخصوم :

و تقسم الخصوم بدورها إلى مجموعتين : أموال دائمة و ديون قصيرة الآجل.

1/ أموال دائمة : و تضم كل الموارد التي تتعدى درجة استحقاقها السنة ، سواء كانت أموالاً خاصة كالاحتياطيات و المخصصات ذات الطابع الاحتياطي أو موارد أجنبية كالدیون متوسطة و طويلة الآجل .

2/ ديون قصيرة الآجل : و يدرج تحت هذه المجموعة جميع الديون التي تقل درجة استحقاقها عن السنة كديون الموردين و ديون الاستغلال و غيرها .

كما يمكن أن نبرز بعض التعديلات الأخرى للميزانية المالية :

1. لإعداد الميزانية المالية لا بد من معالجة نتيجة الدورة ، لأن عدم القيام بذلك لا يعطي لنتائج التحليل دلالة

كبيرة ، فإذا قررت الجمعية العامة للمساهمين توزيع النتيجة ، فإن الجزء الموزع يعتبر كدين من ديون المؤسسة سوف يدفع على المدى القصير ، أما الجزء المتبقي فيضم إلى الاحتياطيات ، و هذا كله بعد فرض الضريبة .

2 بالنسبة لمعالجة مخصصات الخسائر و التكاليف فإنها تطرح ثلاث حالات :

✓ . إذا تبين أن لهذه المبالغ مبرراً لحدوثها ، لكن لن يتحقق ذلك إلا في حدود تتجاوز السنة ، فتوضع ضمن

الأموال الدائمة الأجنبية لأنها تعتبر ديوناً على المدى المتوسط أو البعيد .

¹ زغيب مليكة، بوشقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 20-24.

✓ . عندما يصبح المبلغ المخصص غير مبرر، أي أن احتمال الخسارة قد زال تماما تفرض عليه الضريبة ، ويوضع المبلغ الصافي ضمن الأموال الخاصة ، في حين تدرج الضريبة ضمن الديون قصيرة الأجل .

3. الديون المشكوك في تحصيلها : تصبح الديون محتملة الانخفاض بمقدار عدم تسديدها المحتمل ، و لهذا فتوضع لها مؤونة بمقدار عدم التسديد ، و تبقى في الأصول المتداولة إلا إذا كان هناك نص يخالف ذلك.

4. المصاريف الاعدادية : هي أعباء مالية ظهرت خلال مرحلة تكون المؤسسة أو توسعها

و نظرا لكبر مبلغ هذه المصاريف و استفادة عدة دورات مالية بخدماها. فإنها توزع على عدة دورات(عادة خمس سنوات بالتساوي) ، وعليه فهذا الحساب لا يشكل استثمارا حقيقيا ، و لهذا يقوم المحلل المالي باخراج هذه المصاريف من أصول الميزانية مع تخفيض مماثل في جانب الخصوم ، سواء بإدراج المبلغ بين قوسين لإنقاصه ، أو وضعه في حساب فرق إعادة التقدير.

5. قرض الإيجار : تلجأ المؤسسة في بعض الأحيان لتأجير بعض الأصول بدل شرائها و بما أن هذه الأصول ليست ملكا للمؤسسة فهي لا تظهر ضمن الأصول في الميزانية المحاسبية .

و بما أن هذه الأصول تساهم في العملية الانتاجية تماما كالأصول المملوكة يقوم المحلل المالي بإدماج التزامات قرض الإيجار في جانب الأصول كاستثمارات ، و في جهة الخصوم يسجل ارتفاعا في ديون الاستثمارات أي الديون ذات المدى المتوسط و الطويل . و بالموازاة مع ذلك تعالج تكلفة الإيجار في جدول حسابات النتائج في خدمات كميالي :

. يدمج الجزء الذي يمثل إهلاك الاستثمار في حساب حصص الاهتلاكات و المؤونات.

. يدمج الجزء الذي يمثل الفوائد في حساب تكاليف مالية .

6. معالجة أوراق القبض تحت الخصم : في بعض الأحيان تضطر المؤسسة للجوء إلى البنك للحصول على أموال فورية لتغطية احتياجاتها . و لهذا تقوم المؤسسة بخصم أوراق القبض لدى البنك . إن عملية الخصم هذه تعني من الجانب المحاسبي إخراج هذه الأوراق من الميزانية المحاسبية(لم تصبح ملكها)و لكن في الواقع ، فإن عملية خصم أوراق القبض عبارة عن عملية تمويل بقروض بنكية ، و بالتالي فمن المنظور الماليينقوم بادماجها في الميزانية المالية في جانب الأصول ضمن حساب الزبائن (كأنها ملكية المؤسسة). و من جانب الخصوم ضمن حساب قروض الخزينة (كأنها تمويل بنكي).

المطلب الثالث : الشكل القانوني للميزانية المالية

بعد ترتيب عناصر الميزانية المحاسبية وفقا لمبدأ السيولة و الاستحقاق نحصل على كتل الميزانية المالية كما يوضحها

الجدول التالي:

جدول رقم (02): الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأموال الخاصة		الأصول الثابتة
	رأس مال الشركة		قيم ثابتة معنوية
	إحتياطيات		قيم ثابتة مادية
	فرق إعادة التقدير		قيم ثابتة أخرى
			قيم مالية
			سندات المساهمة
			كفالات مدفوعة
			زيائن أكثر من سنة
	مجموع الأموال الخاصة		مجموع الأصول الثابتة
	الخصوم غير المتداولة		الأصول المتداولة
	ديون الإستثمار		قيم الإستغلال
	ديون مصرفية		بضاعة
	مؤونة الأعباء و الخسائر		منتجات

			مواد و لوازم
	مجموع الخصوم غير المتداولة		مجموع قيم الإستغلال
	الخصوم المتداولة ديون قصيرة الأجل		القيم القابلة للتحقيق تسيقات زائن أوراق القبض
			مجموع القيم قابلة للتحقيق
			القيم الجاهزة البنك الصندوق حساب جاري بريدي
	مجموع الخصوم المتداولة		مجموع القيم الجاهزة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: يحمياوي سمير، محاضرات في التحليل المالي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و

العلوم التجارية، جامعة البويرة، 2016، ص 10

المطلب الرابع: الميزانية المالية المختصرة و تمثيلها البياني

أولاً: التعريف و الشكل القانوني لها:

هي الجدول الذي يظهر لنا جميع المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية للخصوم و السيولة للأصول، و يراعى في عملية التقسيم بين عناصر كل مجموعة و تستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل¹.
و تكون الميزانية المالية المختصرة كمايلي:

جدول رقم(03): الميزانية المالية المختصرة

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>الأموال الدائمة :</u> أموال خاصة ديون طويلة الأجل <u>ديون قصيرة الأجل</u>		<u>الأصول الثابتة :</u> التثبيتات <u>الأصول المتداولة:</u> قيم استغلال قيم قابلة للتحقيق قيم جاهزة
	المجموع		المجموع

المصدر: يحيى سمي، مرجع سبق ذكره، ص11

¹ناصر دادي عدون، تقنيات التسيير-التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 40

ثانيا: التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة:

إن عملية تمثيل الميزانية المالية على أشكال هندسية، تمكنها من ملاحظة التطورات التي تطرأ على عناصرها لفترات متتالية، و من الأشكال الي تمثل عليها الميزانية : دوائر ، مربع ، مستطيل .

1/ التمثيل البياني على شكل مستطيل :

يكون التمثيل البياني على المستطيل لعدد من عناصر الميزانية، يمكن تقسيم المستطيل إلى جانبين، الأصول جانب والخصوم على جانب آخر، حيث يجعل المستطيل مساويا ل 100%.

الشكل رقم (01): تمثيل الميزانية المالية المختصرة على المستطيل

أصول	أموال
ثابتة	دائمة
أصول متداولة	خصوم متداولة

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 42

2/ التمثيل البياني على الدائرة:

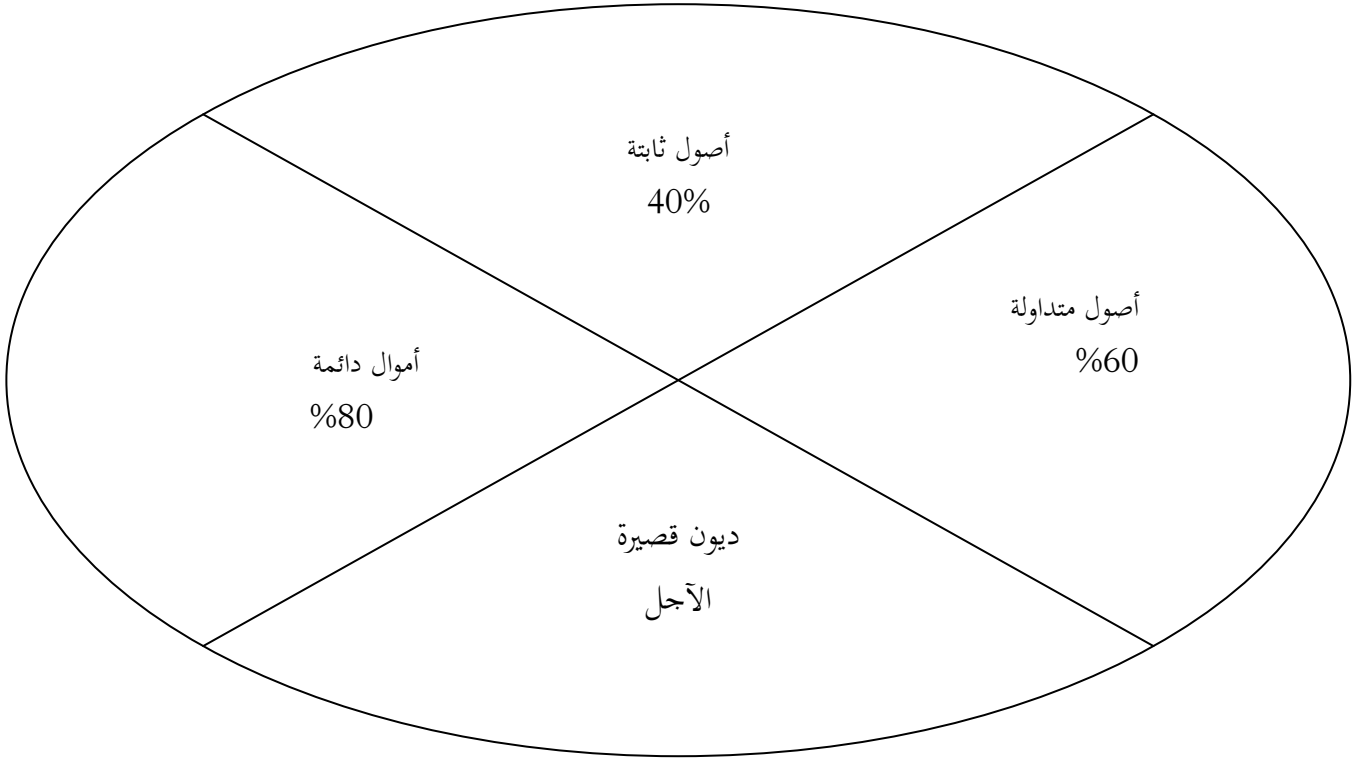
ذلك بأخذ دائرة للأصول و دائرة للخصوم و لتسهيل التمثيل، تحسب الدرجات لعناصر الميزانية المختصرة

باستعمال العلاقة التالية:

مجموع الميزانية=360

العنصر=س%

الشكل رقم (02): تمثيل الميزانية المالية المختصرة على الدائرة



المصدر : ناصر دادبي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 42

المبحث الثالث: دراسة مؤشرات التوازن المالي

من أجل دراسة التحليل المالي لا بد من حساب مختلف المؤشرات و معرفة التوازنات.

المطلب الأول: مبدأ التوازن المالي

تنطلق فكرة التوازن المالي من الميزانية المالية باعتبار أنها تعتمد على مبدأ التوازن المالي على أساس أن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الاستعمالات في المدى الطويل و كذلك الأمر بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول الديون في المؤسسة في المدى القصير و من خلال هذه القاعدة يتبين أن قاعدة الوزن المالي تركز على مايلي¹:

1/ التوازن من أعلى الميزانية: إن التوازن من أعلى الميزانية سهل التحقيق في المؤسسة باعتبار أن الوقت في صالحها وأن الأصول الثابتة يمكن أن تتحول إلى سيولة نقدية قبل تاريخ استحقاق الديون.

2/ التوازن من أسفل الميزانية: هذا الأخير صعب التحقيق نظرا لأن الوقت ليس في صالح المؤسسة باعتبار أن استحقاقية الديون قصيرة الأجل لا تتماشى مع سيولة الأصول المتداولة باعتبار أن بعض أقسام الأصول المتداولة لا تتمتع بدرجة الدوران المطلوب، و هذا ما ينتج عنه عدم تمكن المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها و عليه يصبح من الضروري أن يخصص المحلل المالي هامش من الأمان و المعبر عنه برأس المال العامل لتغطية هذه الالتزامات.

و من المؤكد أن قاعدة التوازن المالي وفق القاعدتين السابقتين تعتبر غير كافية لضمان السير الحسن للمؤسسة، لأن هناك بعض الاضطرابات والاختلالات التي تحدث أثناء دورة الاستغلال، فلهذا يستوجب على المؤسسة أن توفر جزءا ثابتا من الأموال الدائمة لتغطية التزامات دورة الاستغلال تفاديا لتلك الاضطرابات و الاختلالات و هذا الجزء لهامش الأمان لضمان سيورة العمل بدون اضطرابات أو اختلالات و هو ما يعرف برأس المال العامل.

¹ يخلف عثمان ، التسيير و التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1996، ص 8

المطلب الثاني: مؤشرات الوازن المالي

لقد استعملت ثلاثة عناصر أو ثلاث توازنات من طرف المحللين و هي رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل و الخزينة الصافية :

أولاً: رأس المال العامل

1/ تعريف :

لا يوجد تعريف متفق عليه لرأس المال العامل ، حيث يعرف على أنه فائض الأموال الدائمة بعد تمويل الأصول الثابتة، و تلجأ إليه المؤسسة لتغطية الفارق الزمني بين آجال التحصيل و آجال التسديد¹ . و يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة
أو بالتعويض نجد :

الأموال الدائمة = الخصوم - الديون قصيرة الأجل
الأصول الثابتة = الأصول - الأصول المتداولة.

و منه يمكن القول أن رأس المال العامل الدائم يختلف باختلاف المؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي و من قطاع آخر ، فيكون غالباً أقل حجماً في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظراً لسرعة دوران المخزون في الأولى و بطئها في الثانية ، و يجب أن يزداد رأس المال العامل الدائم في القيمة كلما كانت حركة المخزون و القيم غير الجاهزة أقل و حركة الديون قصيرة الأجل أكبر.

2/ أنواع رأس المال العامل :

أ / رأس المال العامل الخاص : و هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة و يحسب بالعلاقة التالية²:

رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة - أصول ثابتة

و بتعويض رأس المال العامل الخاص ب (الخصوم - مجموع الديون)

و الأصول الثابتة ب (الأصول - الأصول المتداولة) نحصل على :

ر م ع خ = (الخصوم - مجموع الديون) - (الأصول - الأصول المتداولة)

ر م ع الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون

¹ناصر دادي عدون ، تقنيات التسيير - التحليل المالي ، مرجع سابق، ص 45

²اسماعيل عرباجي ، مرجع سابق ، ص 250

ب/ رأس المال العامل الإجمالي : هو مجموعة عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة ، أو هي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل و تشمل مجموعة الأصول المتداولة ، و تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

$$\text{ر م ع الاجمالي} = \text{الأصول} - \text{الأصول الثابتة و من العلاقة} :$$

$$\text{ر م ع الخاص} = \text{أصول متداولة} - \text{دين قصيرة الأجل}$$

$$\text{نجد} : \text{ر م ع الاجمالي} = \text{أصول متداولة} = \text{ر م ع الخاص} + \text{ديون قصيرة الأجل}$$

ج/ رأس المال العامل الخارجي : يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة ، و المتمثلة في إجمالي الديون ، و هنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها ، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال ، و اصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة و التصق دور البنوك و المؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات و اصبح ملجأ في الحصول على القروض طويلة و متوسطة الأجل ، و ملجأ لتدارك العجز في الخزينة و يحسب رأس المال العامل الأجنبي وفق العلاقة التالية :

$$\text{ر م ع الخارجي} = \text{ر م ع الاجمالي} - \text{ر م ع الخاص}$$

$$\text{ر م ع الخارجي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الدائمة}$$

$$\text{ر م ع الخارجي} = \text{الديون طويلة الأجل} + \text{الديون قصيرة الأجل}$$

$$\text{ر م ع الخارجي (الأجنبي)} = \text{مجموع الديون}$$

3/ الحالات التي تميز رأس المال العامل :

- الحالة الأولى (رأس المال العامل موجب): يمكن اعتبار هذه الحالة بمثابة الوضعية التي تسمح بزيادة السيولة في المدى القصير على الالتزامات قصيرة الأجل. و هذه الوضعية يمكن وضعها بأنها ملائمة و هي مؤشر إيجابي على قدرة المؤسسة الوفاء بديونها.
- الحالة الثانية (رأس المال العامل معدوم): تعبر عن التوازن المالي الأدنى ينتظر من خلالها تأمين قدرة المؤسسة الوفاء بديونها في موعد الاستحقاق و لكن هذا التوازن يبقى نظريا فقط خاصة إذا علمنا أن دورة الاستغلال في المؤسسة تتميز بالاختلالات و الاضطرابات.
- الحالة الثالثة (رأس المال العامل سالب) : في هذه الحالة فإن السيولة لا تغطي بصفة إجمالية المستحقات في المدى القصير، و في مثل هذه الحالات تعرف المؤسسة صعوبات في الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير وعدم القدرة على التسديد.

ثانيا : احتياجات رأس المال العامل: إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها توفير مجموعة من العناصر ويعرف بأنه ينشأ من الفوارق الزمنية بين آجال التحصيل و آجال التسديد احتياجات إضافية للتمويل لم تستطع المؤسسة تمويلها عن طريق ديون قصيرة الآجل . و يعرف على أنه قسط و جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال و التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية.

و تحسب بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الآجل - سلفات مصرفية)

1/ حالات احتياجات رأس المال العامل :

➤ الحالة الأولى (احتياج رأس المال العامل $0 <$): معناه احتياجات الدورة ، موارد الدورة ، نجد في أن المؤسسة بحاجة إلى رأس المال الذي يجب عليها إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال أي دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.

➤ الحالة الثانية (احتياجات رأس المال العامل $0 >$): يعني الموارد تغطي الاحتياجات

و يبقى فائض ، و المؤسسة لديها سيولة لا تحتاج إلى رأس المال موجب و لكن عمليا يجب عليها أن توفر رأس مال موجب لمواجهة الأخطار غير المعتبرة.

➤ الحالة الثالثة (احتياجات رأس المال $0 =$): يعني أن موارد الدورة تغطي دورة الاستغلال و في حالة عابرة:

" رأس المال العامل يختلف عن احتياجات رأس المال العامل من حيث القيمة بحيث رأس المال العامل يعتبر دائم و احتياجات رأس المال العامل تعتبر لدورة وحيدة فقط".

ثالثا: الخزينة الصافية: يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية واحدة . و هي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة و تحسب بالعلاقة التالية :

الخبزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

أو

الخبزينة الصافية = القيم الجاهزة - التسبيقات البنكية

1/ حالات تغير الخزينة :

الخبزينة الصافية = 0 و منه احتياج رأس المال العامل = رأس المال العامل، المؤسسة حققت توازن مالي ثابت أو معدوم أي لا بد من البحث عن موارد مادية جديدة لضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

الخزينة الصافية > 0 و منه رأس المال العامل $>$ احتياج رأس المال ، حالة عدم التوازن هنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية من أجل ضمان استمرارية النشاط .

الخزينة الصافية < 0 و منه رأس مال العامل $<$ احتياج رأس المال العامل ، حالة توازن المؤسسة حققت هامش دائم من النقود يعني أن الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة لذا يوجد فائض في رأس المال الصافي الذي يشكل خزينة موجبة

2/ طريقة تعديل الخزينة :

أ/ الرفع من الأصول الثابتة : يتم الرفع من قيم الأصول الثابتة عن طريق زيادة الاستثمارات المادية الاستثمارات غير المادية و المالية .

ب/ التخفيض من الأموال الدائمة : يتم الخفيض من قيمة الأموال الدائمة عن طريق تخفيض الأموال الخاصة من مساهمة الشركاء في الحسابات الجارية .

ج/ الرفع من رأس المال : تتم هذه العملية بمايلي :

. الرفع من الأموال الدائمة : و هذا بالرفع من الأموال الخاصة بارتفاع رأس المال الاحتياطات و إعانات الاستثمار و الرفع من القروض طويلة الأجل .

. التخفيض من الأصول الثابتة : و يتم هذا بالتنازل عن بعض الاستثمارات و تسديد القروض الممولة من طرف المؤسسات .

د/ الرفع من احتياطات رأس المال : تتم هذه العملية بالزيادة في الاستعمالات الدورية

و تخفيض موارد الدورة عن طريق تسديد القروض قصيرة الأجل .

هـ/ التخفيض من احتياجات رأس المال العامل :

. إما على مستوى المخزونات بزيادة دورات الاستغلال .

. و إما عن طريق التخفيض من الحقوق أو الرفع من قروض الموردين.

المطلب الثالث : النسب المالية و أهم أنواعها

تعتبر النسب المالية من الأدوات المستخدمة في التحليل المالي لذلك يجب دراستها من خلال هذا المطلب.

أولاً: تعريف النسب المالية :

✓ التعريف 1: إن النسب المالية هي علاقة بين قيمين أو كتلتين ماليتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي و تؤخذ هذه القيم من الميزانية المالية أو من جدول حسابات النتائج أو منهما معا خلال فترة زمنية معينة، و الغرض من حسابها هو إعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة ، و من ثم مقارنتها مع النتائج السابقة .

✓ التعريف 2 : عبر السيولة المالية عن العلاقة بين متغيرين يخضعان لعمليات مالية و ذلك لمحاولة تفسير العلاقة بينهما من أجل الوصول إلى نتيجة تساعد المحلل المالي في اتخاذ القرار¹ .

ثانياً: أنواع النسب المالية :

1/ نسب الهيكل المالي : هذه الأخيرة تقدم صورة عن هيكل المؤسسة في وق معين ،

و تفسر العلاقة الموجودة بين الأصول و الخصوم و مجموع الميزانية ، و يمكننا استنتاج نوعان من تحليل نسب الهيكل و تتمثل فيمايلي²:

أ/ نسب هيكل الأصول: ترتبط بطبيعة نشاط المؤسسة و بقطاعها الاقتصادي و كذلك

يتعلق بمدىونية المؤسسة و استقلاليتها و الاستعمال الجيد لأموالها و يمكن تقسيم تحليلها إلى شقين :

✓ التحليل العامودي :

. نسبة الأصول الثابتة : هذه النسبة تعبر عن الأصول الثابتة بالنسبة لإجمالي أصول المنشأة في تاريخ معين

وللحكم على هذه النسبة لا بد من معرفة طبيعة عمل المنشأة و حجم أعمالها باعتبار أن أعمالها باعتبار أن

المشاريع الصناعية تستخدم عادة أصول ثابتة بمقدار أكبر من المشاريع التجارية و تحدد وفق العلاقة التالية :

نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول

. نسبة الأصول المتداولة: تعبر هذه الأخيرة عن الوسائل الاقتصادية التي تكتفيها المشروعات بقصد المتاجرة فيها

وتحقيق ربح من وراء ذلك ، و لهذا يكون عمرها الإنتاجي في أقل من سنة ، و هذه النسبة تقيس قدرة المشروع

على تشغيل الأموال في الأنشطة الجارية و نعبر عنها وفق مايلي :

نسبة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

¹سمير عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي ، مكتب الإشعاع ، مصر ، 1998، ص 229

²يخلف عثمان ، مرجع سابق، ص 5

نسبة الاستغلال = مجموع قيم الاستغلال / مجموع الأصول

نسبة القيم الجاهزة = مجموع القيم الجاهزة / مجموع الأصول

نسبة القيم القابلة للتحقيق = مجموع القيم القابلة للتحقيق / مجموع الأصول

ب/ نسب هيكلية الخصوم: إن هذه النسب تبين مدى استقلالية المؤسسة و ذلك بتوضيح مدى ميول المؤسسة

إلى الديون سواء طويلة أو قصيرة الأجل و تتمثل فيمايلي¹:

نسبة الأموال الخاصة = رأس المال الخاص / مجموع الخصوم

نسبة الديون طويلة الأجل = د ط آ / مجموع الخصوم

نسبة الديون قصيرة الأجل = ديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم

إذا كانت نسبة الأموال الخاصة أكبر من نسبة الديون طويلة الأجل و القصيرة معا ، فإن المؤسسة بعيدة عن أي

خطر محتمل .

✓ التحليل الأفقي :

. نسبة التمويل الدائم : انطلاقا من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة و الاستعمالات فإنه على مسيري المؤسسة أن

يحققوا على الأقل التساوي بين هذين العنصرين و هي بالعلاقة التالية :

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

و من العلاقة أعلاه نستنتج الحالات التالية :

• الحالة الأولى (نسبة التمويل الدائم = 1) : هذا يدل على انعدام رأس المال الصافي .

• الحالة الثانية (نسبة التمويل الدائم < 1) : لكي تعمل المؤسسة بارتياح و كون في أمان يجب أن تكون

هذه النسبة < 1 .

. نسبة التمويل الخاص (الذاتي): تبين لنا هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها

الخاصة و هي بالعلاقة التالية :

نسبة التمويل الذاتي = رأس المال الخاص / الأصول الثابتة .

. نسبة قابلية السداد : في حالة وقوع المؤسسة في وضعية خطيرة ، أو وصولها إلى الافلاس

¹ راجح حمودي ، تحليل الاستغلال و تحليل الميزانية، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 72

و بالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها فإن حلها الوحيد هو التصفية لتسديد ما عليها من ديون ، لذلك نجد من يهمله الأمر خاصة المقرضين يقومون بمقارنة حجم ديون المؤسسة ليستطيع قياس مدى ضمان أمواله ، و يستعمل في ذلك النسب التالية¹:

نسبة قابلية التسديد = مجموع الديون / مجموع الأصول .

و كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير و يستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5 ولا تتعدى الواحد أي ($1 > \% > 0.5$).

. نسبة الاستقلالية المالية : إن هذه الأخيرة تتعلق بمدىونها ، ففي هذه النسبة يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية و نعبر عنها بالعلاقة التالية :

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون .

و هذه النسبة تعكس درجة الاستقلالية المالية و كون محصورة بين القيمة 1 و 2 أكثر مما يجعل لها قدرة كافية للتسديد و الاقتراض .

أما النسبة الثابتة فلا يجب أن تنخفض عن 0.5 و عطي نفس المعنى مع الأولى غير أن هذه الأرقام أصبحت صعبة التحقيق في المؤسسات ، لذا أصبحت البنوك تطالب ب 1 و $3/1$ على التوالي.

2/ **نسب السيولة** : تسمح لنا هذه النسب بإبراز العلاقة بين الأصول المتداولة من جهة و ديون قصيرة الأجل من جهة أخرى ، و من ثم فهي تبين ظروف التوازن المالي في الأجل القصيرة كما توضح لنا كذلك مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير و من بين أهم النسب نذكر مايلي :

. نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

و يجب تبني الحذر عند تفسير هذه النسبة فكلما كانت $0.5 <$ يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة و هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة بصفة عامة . و إذا كانت حركة الأصول المتداولة سريعة و تحقق أرباحا و نجدها في المؤسسات التجارية غالبا أعلى من 0.5 كما أن هذه النسبة عند ارتفاعها يمكن أن تبين أن هناك استثمار مستهلك أي قديم ، و بالتالي يؤثر على مردودية المؤسسة سلبا و ينعكس عند انخفاض هذه النسبة فإنها تدل على ارتفاع الاستثمارات خاصة عن حداثتها ، و بالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة في المدى القصير والمتوسط

. نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل .

¹بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال، مرجع سابق ، ص 111

تبين هذه النسبة الجزء من الديون قصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة و يجب على المؤسسة أن تحقق هذه النسبة أكبر من الواحد أي تحقق رأس مال عامل صافي إيجابي .

و إذا تساوت هذه النسبة مع 1 فهذا يعني أن المؤسسة بما رأس مال عامل صافي معدوم أما إذا كانت أقل من الواحد فهي حالة سيئة و خطيرة .

. نسبة السيولة المختصرة : تستخدم هذه الأخيرة لمعرفة قدرة المؤسسة على سديد القروض قصيرة الأجل بدون قيم الاستغلال ن و يفضل أن كون هذه النسبة محصورة بين (0.3 و 0.5).

نسبة السيولة المختصرة = قيم قابلة للتحقيق / ديون قصيرة الأجل.

. نسبة السيولة الحالية : بواسطتها نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت و بين الديون قصيرة الأجل و هي بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة الحالية = قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل .

بحيث نسبة السيولة الحالية تساوي القيم الجاهزة على الديون قصيرة الأجل لكي تكون النسبة جيدة على القائمين لإدارة المنشأة ، جعلها محصورة بين (0.2 و 0.3) و ارتفاعها عن هذا المجال يعد تجميد للأموال ، و يدل على وجود وفرة في السيولة أي ذات فائض و يدل على عدم الاستعمال الأمثل من طرف المؤسسة لسيولتها .

3/ نسب المردودية : هذه النسبة تسمح بمقارنة نتيجة ما إلى الوسائل المستعملة لبلوغها أو تقيس لنا العائد من استخدام الموجودات لدى المؤسسة ، و عليه فإن المردودية في حياة المؤسسة من حيث دراستها و تحليلها هي الشغل الشاغل لمسؤولي المؤسسة ، فتحليلها يوجب عليهم الاعتماد بصورة أساسية على جدول حسابات النتائج حيث تظهر النتيجة المحصلة في آخر الدورة .

و من أهم النسب المستعملة لمعرفة المردودية هي ¹ :

. نسبة المردودية المالية : هي ذات أهمية بالغة بالنسبة للمستثمرين أو المساهمين في الشركة من حيث قدرة الأموال الموظفة في جانب العائدات مرضية لهم .

نسبة المردودية المالية = النتيجة المحققة / الأموال الخاصة .

و كلما ارفعت دل ذلك على كفاءة استغلال أموالها .

. نسبة المردودية التجارية : هذه الأخيرة تسمح بالتقييم الخاص لنشاط المؤسسة و نستخلص منها نسبة تتجسد فيها المقارنة ما بين النتيجة و رقم الأعمال و حسب بالعلاقة التالية :

¹مبارك لسلوس،مرجع سابق،ص48

نسبة المردودية التجارية = النتيجة المحققة / رقم الأعمال .

. نسبة المردودية الاقتصادية : تعبر عن مردودية أصول المؤسسة ، و لهذه المردودية مجموعة من النسب و تقصر على النسب التالية :

نسبة مردودية إجمالي الأصول = النتيجة الصافية / مجموع الأصول .

نسبة مردودية رأس المال = رقم الأعمال / مجموع الأصول .

كلما كانت النسبة مرتفعة كانت المردودية أحسن و لصالح المؤسسة .

4/ نسب النشاط : تعتمد على معلومات غير ساكنة ديناميكية و من ثم فإنها تسمح بإدخال البعد الزمني في تحليل الميزانية و ذلك بالأخذ بعين الاعتبار دوران بعض عناصر الميزانية و هي ما تعرف بالعناصر الدورية أي التي تكون في حالة حركة خلال دورة الاستغلال ، و من بين أهم النسب نذكر مايلي¹:

. مدة دوران العملاء : توضح السياسة التجارية للمؤسسة التي تنتهجها اتجاه عملائها و تشير إلى المدة أو متوسط عدد الأيام أو عدد الأشهر التي تمنحها المؤسسة لزيائنها لتسديد حقوقها و ينبغي أن تكون هذه المدة أقل من مدة دوران الموردين و تحسب وفق العلاقة التالية :

معدل دوران الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض) / رقم الأعمال الآجل * 360.

. مدة دوران الموردين = الموردين + أوراق الدفع / المشتريات السنوية الآجلة * 360.

و تبين هذه النسبة المدة التي يتم فيها منح القروض للمؤسسة من قبل الموردين و كلما كانت مرتفعة معنى ذلك أن المؤسسة تعمل بأموال الموردين و هذا من مصلحتها .

و في الحالة العادية يجب أن لا تتجاوز هاتين النسبتين ثلاثة أشهر و على المؤسسة أن تحاول الاستفادة أكثر من الموردين أي بزيادة مدتهم و تخفيض مدة دوران الزبائن ، حيث يمكن الاستفادة من الفرق بين المدتين بمبلغ إضافي خالي من الفوائد.

¹حمادة طارق عبد العال ، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، مصر ، 2002، ص 153

خلاصة الفصل

إن ميزانية النظام المحاسبي لا تستجيب لمتطلبات التحليل الجيد للوضعية المالية للمؤسسة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية مما يستدعي إعداد ميزانية أخرى هي الميزانية المالية باعتبارها أكثر دقة من سابقتها في التحليل.

ولإنشاء الميزانية المالية فإن المحلل المالي يعتمد على معطيات الميزانية النظام المحاسبي وهذا بعد إجراء التعديلات المختلفة على عناصر هذه الأخيرة. بعد القيام بإعداد الميزانية المالية يقوم المسير المالي بتلخيص المجاميع الكبرى للميزانية المالية فيجد ما يسمى بالميزانية المختصرة، من خلالها يقوم بعملية التحليل عن طريق مؤشرات التوازن والنسب المالية.

إن تحليل الميزانية لا يكفي لوحده للحكم المالي السليم على نجاعة الأداء للمؤسسة مما يستلزم القيام بتحليل استغلال المؤسسة وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية شركة كريستال بلاست للاستيراد والتصدير

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية المفصلة التي قمت بها حول موضوع " دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية "، يأتي الفصل الثالث و الذي يشمل الدراسة التطبيقية و هي على شكل إسقاط للمفاهيم النظرية على المؤسسة المدروسة ، و هي تمثل أحد الشركات حديثة النشأة.

و قد حاولت في هذا الفصل التعرف على دور التحليل المالي عن قريب و استنتاج التأثير الحقيقي له على المؤسسة ، و مدى فهم و إدراك المؤسسة لأهميته.

و يتضمن هذا الفصل مبحثين : الأول كان تقديم مؤسسة كريستال بلاست ، و المبحث الثاني دراسة و تحليل الميزانية لثلاث سنوات متتالية (2015، 2016، 2017).

المبحث الأول: تقديم المؤسسة

تعد المؤسسة كريستال بلاست مؤسسة حديثة النشأة تعمل في مجال الاستيراد والتصدير ورغم أنها مؤسسة ذات مسؤولية محدودة فإنها تعمل في مجال ذو نطاق واسع وتسعى إلى التوسع أكثر فأكثر.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة.

سنقوم بتعريف هذه المؤسسة حيث سوف نبرز أهم النقاط الضرورية في المؤسسة.¹

1- كريستال بلاست شركة ذات مسؤولية محدودة مختصة في الاستيراد والتصدير تأسست في 25-02-2013 تحت رقم سجل التجاري 10/00,0283780B13 ويقدر رأس مالها ب 31000000,00 دج ومسيرها قاسي صفيان الكائن مقرها في الطريق الوطني رقم 26 طوجي محل 1,2,3 و 4 في بلدية الشرفة كما أنها تملك فريقا كفؤا للتفاوض وتتبع الطلب ومراقبة الجودة والإدارة الكاملة لسلسلة اللوجستيات وهدفها هو ضمان تحسين التكاليف وتحقيق أفضل الفرص كما أنها منظمة صارمة متنقلة تبحث عن شركاء جدد في هذا المجال ودائما بروح تحقيق الرضا التام لعملائها في هذا المجال.

ولقد لخصوا خصوصياتهم في شعار: التوفير: إدراكا كاملا لتحديات الأعمال الحديثة كما أنها تعريف التكيف مع جميع متطلبات البحث عن المنتجات المحددة والنادرة حيث تحصل دائما على أفضل النتائج واحترام البيئة جزء من استراتيجيات كريستال بلاست

المطلب الثاني: أنشطة شركة كريستال بلاست

سنقوم بالتعريف بأنشطة شركة كريستال بلاست المتمثلة فيما يلي:

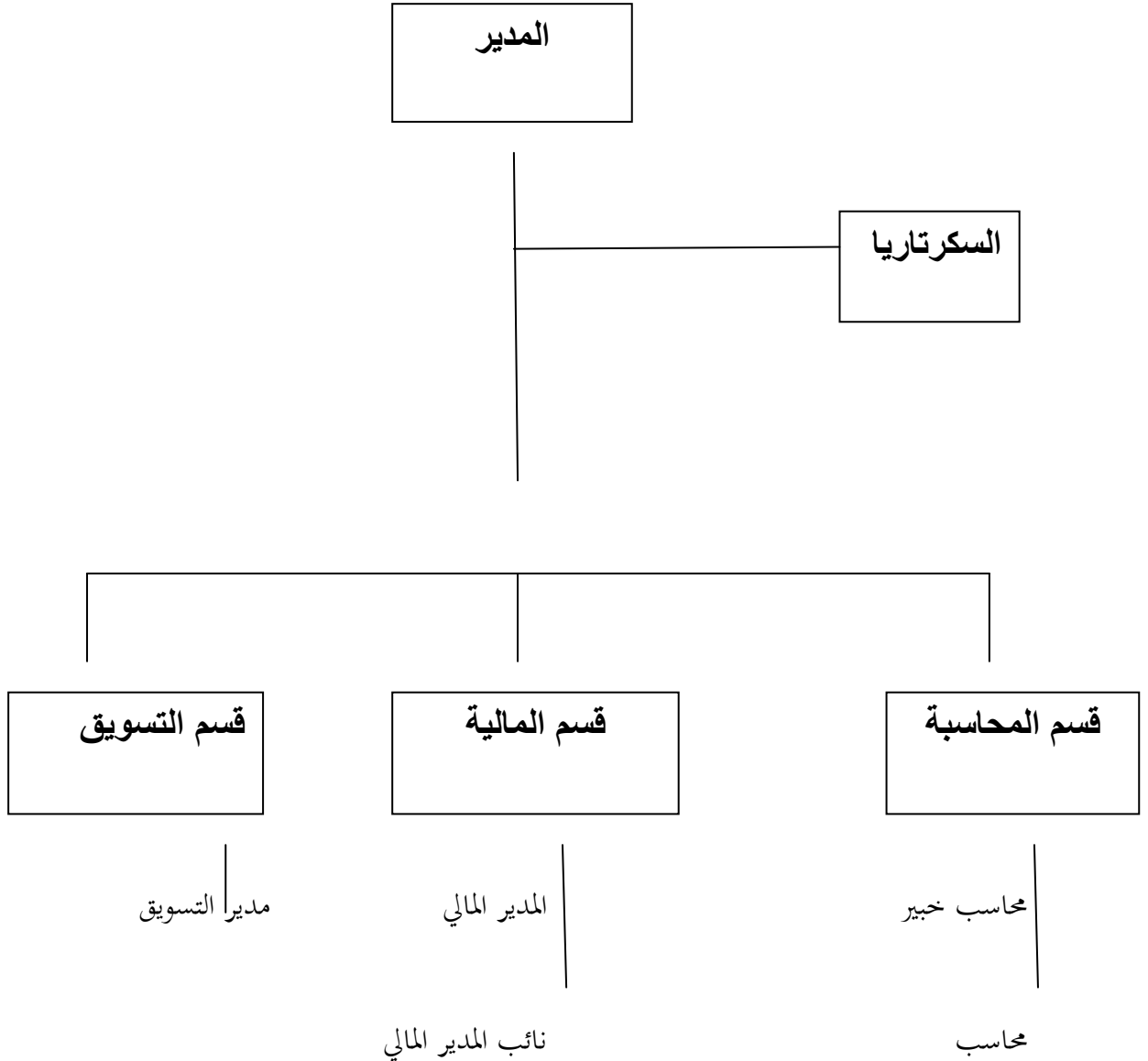
- استيراد المواد الكيميائية بكل أنواعها و المستحضرات الكيميائية الموجهة لكل الاستعمالات .
- استيراد أدوات من المطاط و من البلاستيك موجهة لكل الاستعمالات .
- استيراد المواد الأولية.
- تزويد المصانع الخاصة بانتاج المشروبات الغازية غير الكحولية.
- تنسيق نقل البضائع من المصانع إلى الموانئ أو المنصات الجوية.
- استهداف جميع مصانع انتاج المياه المعدنية أو مياه المنبع.
- كما تقوم بالتجهيز من أجل ولوج عالم التصدير و ذلك عن طريق تصدير الصوف .

¹ - عباس نبيل، محاسب مصلحة المحاسبة، 2018/05/03.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لشركة كريستال بلاست

سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض الهيكل التنظيمي لشركة كريستال بلاست:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لشركة كريستال بلاست



المصدر:عباس نبيل،مرجع سبق ذكره

1/ المدير : و هو المسير الذي يقوم بإدارة كافة عمليات الشركة مع الخارج ، كما يقوم بالتنسيق بين الأقسام المختلفة.

2/ قسم المحاسبة: و هو يهتم بالتسيير المحاسبي لكل المعاملات التجارية التي تقوم بها الشركة ، و الذي يتكون من محاسب خبير يتولى جميع المعاملات الخارجية للشركة و محاسب يقوم بمختلف العمليات .

3/ قسم المالية : يقوم بالتخطيط على كيفية الحصول على الأموال و تنظيم تدفقات تلك الأموال .

4/ قسم التسويق : و يهتم بالترويج لمنتجات الشركة عن طريق الاعلاناتو البروشورات و مختلف وسائل الاعلام و الاعلان.

المبحث الثاني: دراسة و تحليل الميزانية

في هذا المبحث سنقوم بتحليل ميزانيات مؤسسة كريستال بلاست لثلاث سنوات متتالية و سنقوم بحساب بعض مؤشرات التوازن و النسب المالية .

المطلب الأول : إعداد الميزانية المالية

سنقوم بإعداد الميزانية المالية للسنوات الثلاث (2015،2016،2017) لشركة كريستال بلاست .

جدول رقم(04):جانب الأصول للميزانيات الثلاث

اسم الحساب	2015	2016	2017
الأصول الثابتة:			
التشبيات العينية الأخرى	7 094 597	5 113 933	3 295 768
الضرائب المؤجلة على الأصول	15 558	47 209	
مجموع الأصول الثابتة	7 110 156	5 161 142	3 295 768
الأصول المتداولة:			
قيم الاستغلال			
مخزون جاري	18 839 062	14 106 057	29 651 427
قيم قابلة للتحقيق:			
الزبائن	24 202 395	58 506 986	51 637 642
المدينون الآخرون	12 166 951	7 226 785	5 784 982
الضرائب	2 149 739	2 629 196	7 658 679
قيم جاهزة:			
أموال الخزينة	34 618 130	17 630 568	24 451 876
مجموع الأصول المتداولة	91 976 279	100 099 592	119 184 606
مجموع الأصول	99 086 436	105 260 930	122 480 374

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم (01)،(02)

جدول رقم(05): جانب الخصوم للميزانيات الثلاث

اسم الحساب	2015	2016	2017
الأموال الدائمة:			
الأموال الخاصة:			
رأس المال الصادر	31 000 000	31 000 000	31 000 000
احتياطات		392 900	612 251
النتيجة الصافية	2 343 992	4 387 005	19 375 099
الترحيل من جديد	7 858 017	2 343 922	6 511 648
مجموع الأموال الخاصة	41 202 009	38 123 898	57 498 998
القروض و الديون المماثلة	6 617 576	5 567 732	2 845 674
مجموع الأموال الدائمة	47 819 585	43 691 630	60 344 672
الخصوم المتداولة			
الموردون و الحسابات الملحقة	5 959 001	6 218 628	515 333
الضرائب	282 637	4 767 318	2 825 979
ديون أخرى	311 748	4 767 318	2 825 979
خزينة الخصوم	44 713 466	48 243 706	51 258 962
مجموع الخصوم المتداولة	51 266 849	61 568 299	62 135 702
مجموع الخصوم	99 086 436	105 259 930	122 480 374

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم(03)،(04)

المطلب الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة و تمثيلها البياني

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض الميزانية المالية المختصرة للميزانيات الثلاث و تمثيلها البياني.

أ/عرض الميزانيات المختصرة:

الجدول رقم(06):الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الأصول
48.26	47 819 585	<u>الأموال الدائمة:</u>	7.18	7 110 156	<u>الأصول الثابتة:</u>
41.58	41 202 009	الأموال الخاصة	7.16	7 094 597	التشبيات العينية الأخرى
6.68	6 617 576	ديون طويلة الأجل	0.01	15 558	الضرائب المؤجلة على الأصول
51.74	51 266 849	<u>ديون قصيرة الأجل</u>	92.82	91 976 279	<u>الأصول المتداولة:</u>
			19.01	18 839 062	قيم الاستغلال
			38.87	38 519 085	قيم قابلة للتحقيق
			34.93	34 618 130	قيم جاهزة
100	99 086 436	المجموع	100	99 086 436	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم (01) و (02)

جدول رقم(07):الميزانية المالية المختصرة لسنة2016

النسبة	المبلغ	الخصوم	النسبة	المبلغ	الأصول
41.5	43 691 630	<u>الأموال الدائمة:</u>	4.9	5 161 136	<u>الأصول الثابتة:</u>
36.2	38 123 898	الأموال الخاصة	4.86	5 113 932	التشبيات العينية الأخرى
5.29	5 567 732	ديون طويلة الآجل	0.04	47 209	الضرائب المؤجلة على الأصول
			95.1	100 098 794	<u>الأصول المتداولة:</u>
58.5	61 568 299	<u>ديون قصيرة الآجل</u>	13.4	14 106 057	قيم الاستغلال
			64.95	68 362 967	قيم قابلة للتحقيق
			16.75	17 630 568	قيم جاهزة
100	105 259 930	المجموع	100	105 259 930	المجموع

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدولين رقم(01) و (02)

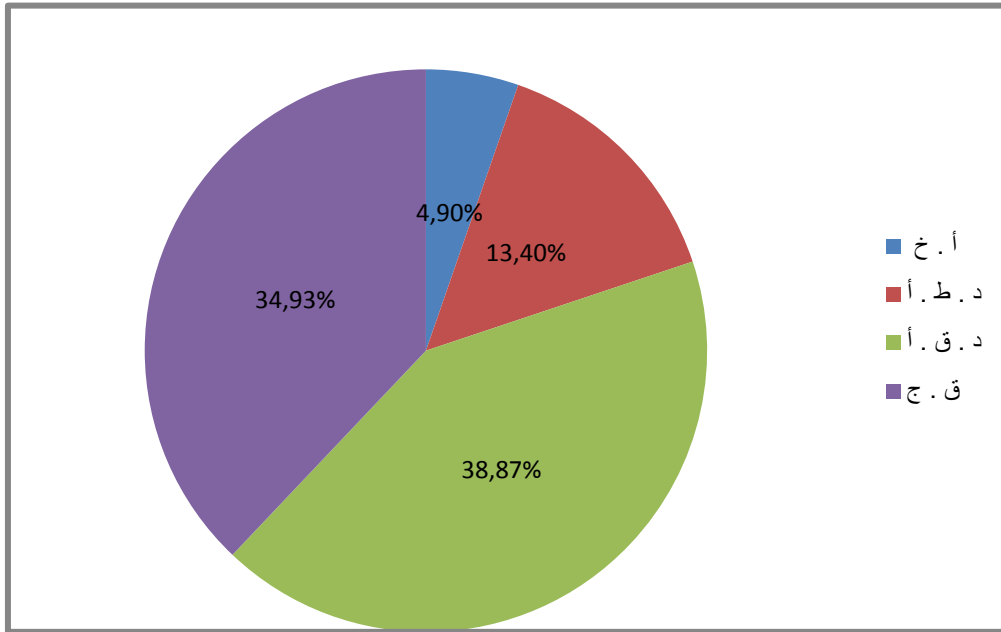
جدول رقم(08):الميزانية المالية المختصرة لسنة2017

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الأصول
49.2	60 344 672	<u>الأموال الدائمة:</u>	4.9	3 295 768	<u>الأصول الثابتة:</u>
46.9	57 498 998	الأموال الخاصة	4.86	3 295 768	التشبيات العينية الأخرى
2.3	2 845 674	ديون طويلة الأجل	0.04		
50.7	62 135 702	<u>ديون قصيرة الأجل</u>	95.1		
			13.4		<u>الأصول المتداولة:</u>
			64.95	119 184 606	قيم الاستغلال
			16.75	29 651 427	قيم قابلة للتحقيق
				65 081 303	قيم جاهزة
				24 451 876	
100	122 480 374	المجموع	100	122 480 374	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم(01) و (02)،

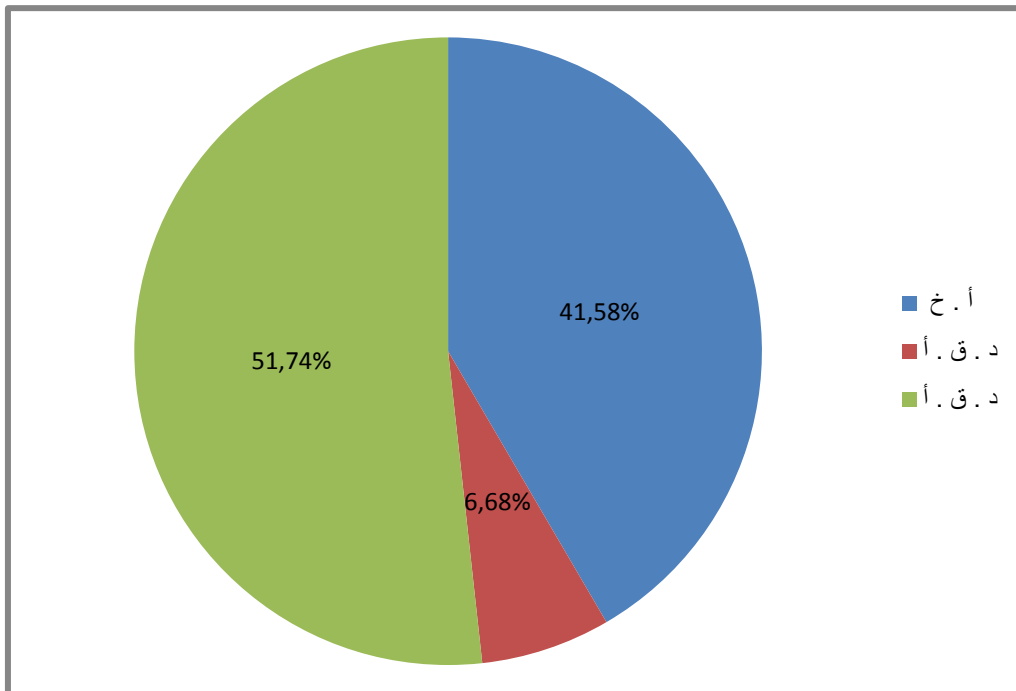
ب/ التمثيل البياني للميزانيات المختصرة:

الشكل رقم(04):التمثيل البياني لعناصر الأصول لسنة 2015



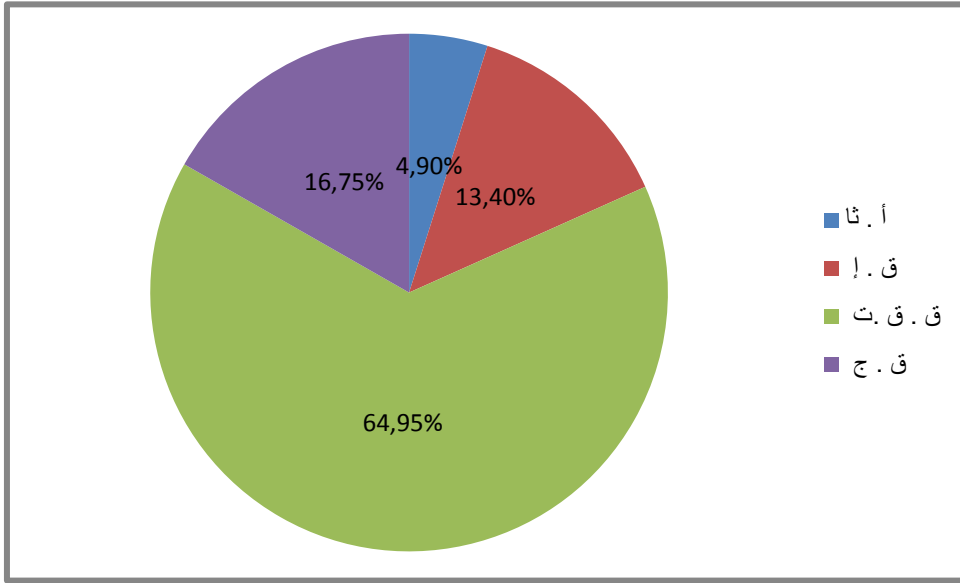
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(06)

الشكل رقم(04):التمثيل البياني لعناصر الخصوم لسنة 2015



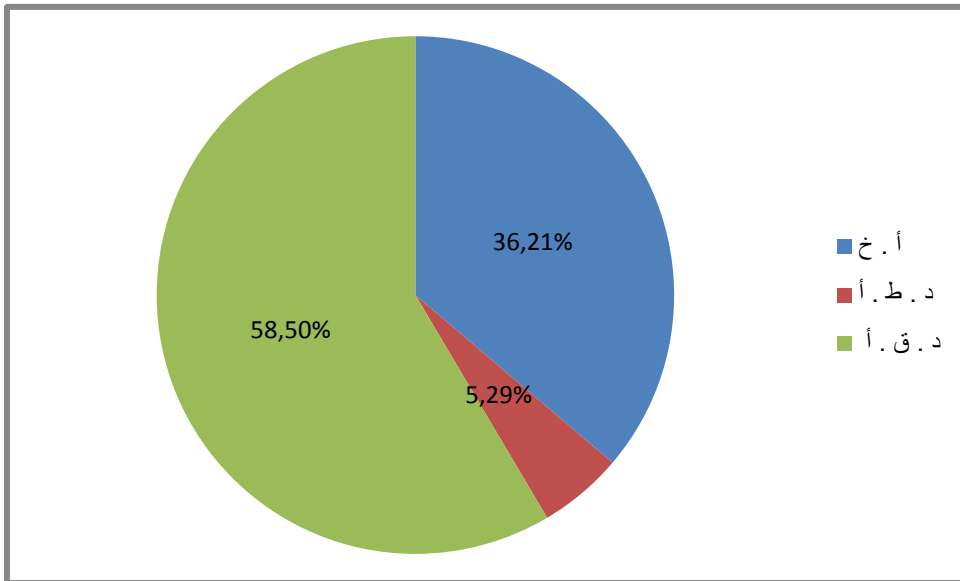
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(06)

الشكل رقم(06):التمثيل البياني لعناصر الأصول لسنة2016



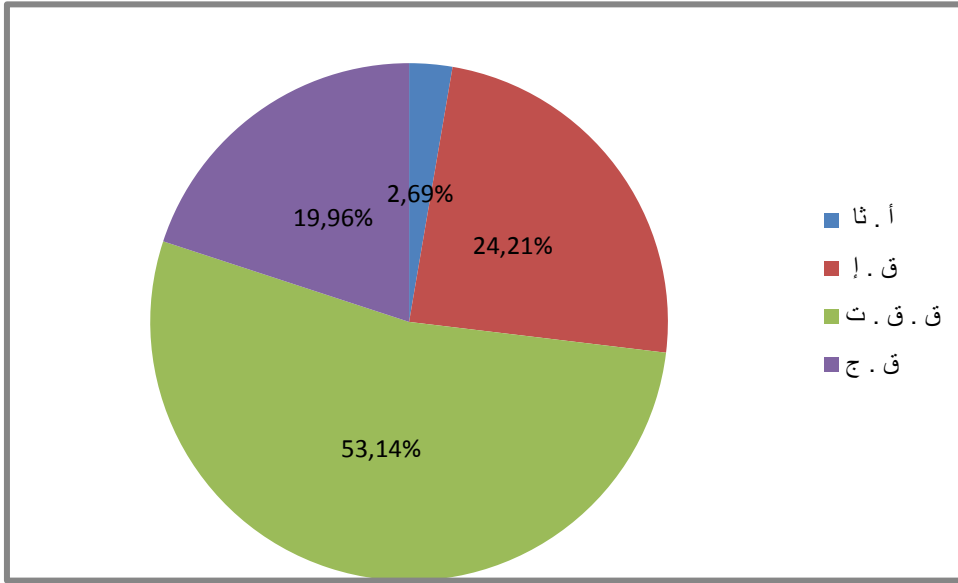
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(07)

الشكل رقم(07):التمثيل البياني لعناصر الخصوم لسنة2016



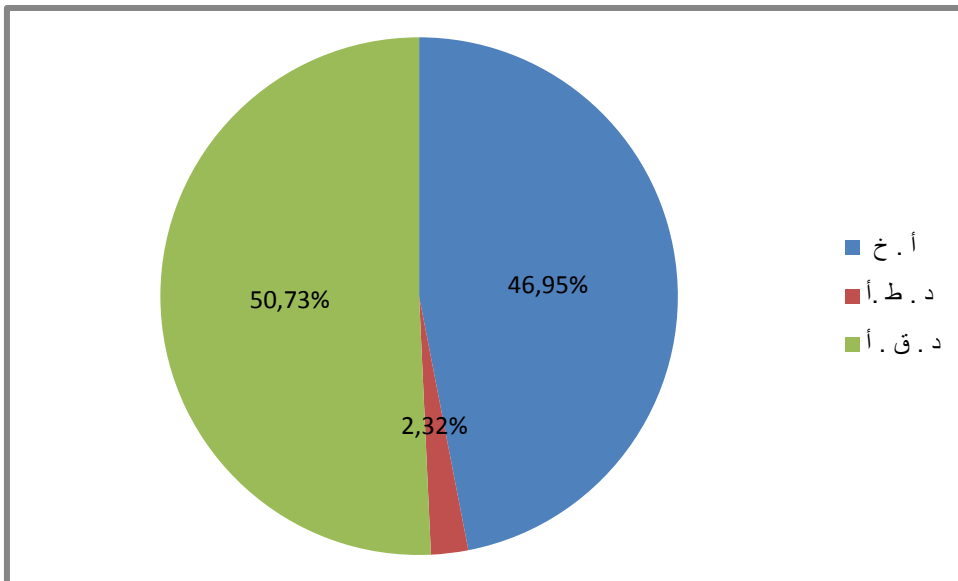
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(07)

الشكل رقم(08):التمثيل البياني لعناصر الأصول لسنة 2017



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(08)

الشكل رقم(09):التمثيل البياني لعناصر الخصوم لسنة 2017



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(08)

المطلب الثالث : التحليل المالي عن طريق المؤشرات

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل الميزانيات الثلاث و ذلك عن طريق مؤشرات التوازن المالي.

أولاً : أنواع رأس المال العامل

الجدول رقم(09):رأس المال العامل

البيان	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	47 819 585	43 691 630	60 344 672
الأصول الثابتة	7 110 156	5 161 136	3 295 768
رأس المال العامل الدائم	40 709 429	38 530 489	57 048 904
الأموال الخاصة	41 202 009	38 123 898	57 048 904
الأصول الثابتة	7 110 156	5 161 136	3 295 768
رأس المال العامل الخاص	34 091 853	32 962 762	54 203 230
الأصول المتداولة	91 976 279	100 098 794	119 184 606
رأس المال العامل الاجمالي	91 976 279	100 098 794	119 184 606
الديون طويلة الأجل	6 617 576	5 567 732	2 845 674
الديون قصيرة الأجل	51 266 849	61 568 299	62 135 702
رأس المال العامل الأجنبي	57 884 425	67 136 031	64 981 376

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الميزانيات المالية المختصرة

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول ، يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي :

- رأس المال العامل الدائم : من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال فترة الدراسة و أن قيمة رأس المال العامل الدائم جد معتبرة و هو ما يؤكد أن المؤسسة بإمكانها تغطية كل أصولها الثابتة و جزء من الأصول المتداولة.
- رأس المال العامل الخاص : نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص موجبة خلال فترة الدراسة هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة . أي أن لديها استقلالية في تمويل أصولها الثابتة.
- رأس المال العامل الإجمالي : إن القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الإجمالي خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.
- رأس المال العامل الأجنبي: إن القيمة المرتفعة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة غير مستقلة ماديا أي تدخل الأطراف الخارجية في سياستها.

ثانيا: حساب الاحتياج في رأس المال العامل :

الجدول رقم(10):احتياج راس المال العامل

البيان	2015	2016	2017
قيم الاستغلال	18 839 062	14 106 057	29 651 427
قيم قابلة للتحقيق	38 519 085	68 362 967	65 081 303
ديون قصيرة الأجل	51 266 849	61 569 099	62 153 702
سلفات مصرفية	44 713 466	48 243 706	51 258 962
احتياج راس المال العامل	50 804 764	69 143 631	83 855 990

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الميزانيات المالية المختصرة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال كل السنوات و هذا يدل على أن احتياجات الدورة أكبر من مواردها و أكبر من رأس المال العامل و هذا ليس وضعاً جيداً للمؤسسة و يجب عليها تخفيض قيمة احتياجات التمويل .

ثالثاً : حساب الخزينة الصافية للمؤسسة

الجدول رقم(11): الخزينة الصافية

البيان	2015	2016	2017
FR	40 709 429	38 530 489	57 048 904
BFR	50 804 764	69 143 631	83 855 972
TR	(10 095 335)	(30 613 137)	(26 807 086)
قيم جاهزة	34 618 130	17 630 568	24 451 876
سلفات مصرفية	44 713 466	48 243 706	51 258 962
TR	(10 095 335)	(30 613 137)	(26 807 086)

من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الميزانيات المالية المختصرة

ألاحظ من الجدول أن الخزينة خلال كل سنوات الدراسة سالبة و هي وضعية سيئة للمؤسسة . و ذلك راجع إلى النقصان في القيم الجاهزة خلال كل السنوات و ارتفاع قيمة خزينة الخصوم و هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة التغيرات التي قد تقع.

و من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة في وضعية مالية سيئة، لا تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال و لا يمكنها مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها . لكنها لا تؤثر على السير العادي للمؤسسة .

المطلب الرابع: التحليل عن طريق النسب المالية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية.

أولاً: نسب التمويل

الجدول رقم(12):نسب التمويل

النسب	العلاقة	2015	2016	2017
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	6.72	8.46	18.3
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	5.79	7.38	17.4
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون/مجموع الأصول	0.58	0.63	0.53
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/مجموع الديون	0.71	0.57	0.88

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الميزانيات المالية المختصرة

من خلال الجدول أعلاه يمكننا استنتاج مايلي:

- نسبة التمويل الدائم:

نلاحظ أن النسبة تفوق الواحد خلال سنوات الدراسة و هذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب و على أن المؤسسة تحقق توازن بين التمويل و الاستثمار.

• نسبة التمويل الذاتي:

نلاحظ أن تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة تجاوزت 100% خلال سنوات الدراسة و بالتالي فإن الأموال الخاصة غطت مجموع الأصول الثابتة و هذا يدل على أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية.

• نسبة الاستقلالية المالية :

نلاحظ أن المؤسسة قد سجلت نسبة استقلالية مالية منخفضة عن النسبة المرجعية و هذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على رفع استقلاليتها المالية .

ثانيا : نسب السيولة:

الجدول رقم(13):نسب السيولة

البيان	العلاقة	2015	2016	2017
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/ ديون قصيرة الأجل	1.79	1.63	1.91
نسبة السيولة المختصرة	قيم قابلة للتحقيق / ديون قصيرة الأجل	0.75	1.1	1.09
نسبة السيولة الحالية	قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	0.68	0.29	0.39

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الميزانيات المالية المختصرة

1. تحليل نسبة السيولة العامة : من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة العامة أكبر من 1 ، و هذا يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية الديون قصيرة الأجل و هذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب خلال كل السنوات.

2 تحليل نسبة السيولة المختصرة: نلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة السيولة المختصرة و هذا راجع إلى ارتفاع قيمة القيم الجاهزة خلال السنوات.

3 تحليل نسبة السيولة الحالية : تقدر ما بين 0.68 و 0.39 على التوالي و هي نسبة جيدة كونها محصورة بين النسبة النموذجية 0.2 و 0.6 و هذا يدل على الاستعمال الأمثل للسيولة من طرف المؤسسة.

ثالثا : نسب المردودية

الجدول رقم(13):نسب المردودية الاجمالية

البيان	2015	2016	2017
رقم الأعمال	203 493 949.82	239 858 145.2	329 442 850
الأموال الدائمة	47 819 585	43 691 630	60 344 672
نسبة مردودية الأموال الدائمة	4.25	5.48	5.46
رقم الأعمال	203 493 949.82	239 858 145.2	329 442 850
الأموال الخاصة	41 202 009	38 123 898	57 498 998
نسبة مردودية الأموال الخاصة	4.93	6.29	5.73
رقم الأعمال	203 493 949.82	239 858 145.2	329 442 850
الأصول الثابتة	7 110 156	5 161 136	3 295 768
نسبة المردودية للأصول الثابتة	28.62	46.47	99.96

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الميزانيات المالية المختصرة والملحق رقم (05)،(06)

من خلال الجدول نلاحظ أن نسب المردودية المحسوبة في سنة 2016 مرتفعة حيث أن كل 1 دينار من الأموال الدائمة يغطي 0.0548 من رقم الأعمال ، و في سنة 2017 انخفضت النسبة إلى 0.0546 ونفس الملاحظة للنسب الأخرى إلا أن نسبة المردودية للأصول الثابتة مرتفعة في كل السنوات.

الجدول رقم(14):نسب المردودية المالية

البيان	2015	2016	2017
النتيجة الإجمالية	2 343 992	4 387 005	19 375 099
الأموال الخاصة	41 202 009	38 123 898	57 498 998
نسبة مردودية الأموال الثابتة	0.05	0.11	0.34
النتيجة الإجمالية	2 343 992	4 387 005	19 375 099
الأموال الدائمة	47 819 585	43 691 630	60 344 672
نسبة مردودية الأموال الدائمة	0.04	1.005	0.32

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الميزانيات المالية المختصرة والملحق رقم (05)،(06)

من خلال حسابنا لهذه النسب يتضح أن المردودية ضعيفة حيث أن كل 1 دينار يولد من الأموال الخاصة 0.05 من النتيجة الإجمالية و هذا لسنة 2015 و يولد 0.04 بالنسبة لمردودية الأموال الدائمة و 0.05 بالنسبة للمردودية الصافية.

و تبقى المردودية ضعيفة في سنة 2016 و 2017 تواليا.

خلاصة الفصل

بعد الدراسة التطبيقية المتعلقة بشركة كريستال بلاست و الاطلاع على الوثائق المحاسبية المتمثلة في الميزانية وجدول حساب النتائج ، و كذا معرفة كل المؤشرات المعبرة و المحللة لوضعية المؤسسة ، فإن النتيجة العامة التي وصلت إليها هي أن هناك بعض النقائص التي تؤثر على نشاط المؤسسة و السير الحسن لها و يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ✓ الاعتماد على القروض بدرجة كبيرة جدا .
- ✓ ارتفاع رأس المال العامل في معظم السنوات (أموال مجمدة) و هذا يعبر عن التسيير السيئ للمؤسسة.
- ✓ الخزينة السالبة مما يبين حالتها السيئة.

خاتمة

الخلاصة

من خلال الدراسة النظرية و الميدانية تبين لنا أن التحليل المالي هو مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة فنحن قد طبقنا التحليل المالي على شركة كريستال بلاست.

إن التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية مستعمل بجدية لما له من أهمية بالغة و لهذا فالمؤسسات الجزائرية مطالبة باستعمال الطرق العلمية في تسيير المؤسسة، فالتحليل المالي يعد وسيلة للتقييم و الرقابة على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة وتصحيح الانحرافات إن وجدت. كما أنه يساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي ، و يعتبر وسيلة لدى الغير للحكم على الصحة المالية خاصة فيما يتعلق بمنح القروض.

و عليه فقد زادت أهمية التحليل المالي، خاصة في ظل نظام اقتصاد السوق حيث لا يوجد هناك تدعيم من طرف الدولة للمؤسسة ، فالمؤسسة غير القادرة تنسحب من السوق مما ينجم عنه أضرار عديدة خاصة إذا كانت هذه المؤسسة ضرورية لهيكله الاقتصاد الوطني ، لهذا فالمؤسسات مطالبة بمسايرة هذا الوضع و أن تكون مستعدة للمناقشة، و ذلك باهتمامها على استخدام الطرق العلمية للتحليل المالي و الاستغلال الجيد للأموال من طرف المحلل المالي.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تعتبر الفرضية صحيحة حيث يعكس التحليل المالي إلى حد كبير الوضع المالي للمؤسسة ويساعد على الكشف على نقاط القوة و الضعف .

الفرضية الثانية: تعتبر الفرضية الثانية خاطئة لأن الوضع المالي لشركة كريستال بلاست ليست جيدة.

نتائج البحث :

- ✓ التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بها عرض نتائج الأعمال و المساهمة في البرمجة و التخطيط.
- ✓ يعتبر التحليل المالي خطة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي ، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية و يعتبر في نفس الوقت أداة رقابية لتقييم القرارات الاستراتيجية.

✓ خزينة المؤسسة سالبة أي أن موارد المؤسسة لم تغطي استخداماتها ما يعني أن قاعدة التوازن المالي غير محققة.

✓ المؤسسة تعتمد في تمويل نشاطاتها على القروض (مشبعة بالديون).

✓ المؤسسة لا تتمتع باستقلالية مالية.

الاقتراحات :

بناء على ما سبق و بعد القيام بالتحليل المالي ، جعلتني أقف أمام بعض المشاكل التي تتخبط فيها شركة كريستال بلاست ، و كمحاولة مني لتقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تحقيق مردودية أكبر و الاستقرار في السوق و القدرة على البقاء و التي تتمثل فيمايلي :

- اعتماد الطرق التسييرية الحديثة و اتخاذ القرارات باستعمال أفضل التقنيات و البحث و التطوير و أنظمة المعلومات لتفادي الأخطاء و معالجتها في الوقت المناسب.
- على المؤسسة استعمال أدوات التحليل المالي ، المؤشرات و النسب المالية من أجل معرفة الوضعية المالية لمركزها بصورة واضحة.
- أنصح المؤسسة بزيادة استثماراتها.

آفاق البحث:

حاولنا في هذا البحث إبراز دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية و من خلاله نقترح هذا الموضوع الذي يمكن تناوله :

. ما مدى فعالية التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1/ ناصر دادي عدون، المؤسسة الاقتصادية ، موقعها في الاقتصاد ، وظائفها و تسييرها، دار المحمدية العامة ، الجزائر، ص8.
- 2/ عمر صخري ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ، الطبعة الثالثة،2003.
- 3/ أيمن الشنطي،مقدمة في الإدارة و التحليل المالي،دار البداية ناشرون و موزعون،2007.
- 4/ عبد الحليم كراجه و آخرون،الإدارة و التحليل المالي ،أسس-مفاهيم و تطبيقات،دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع،2000.
- 5/ جميل أحمد توفيق،أساسيات الإدارة المالية،دار النهضة العربية للطباعة و النشر،لبنان.
- 6/ رمضان زياد،أساسيات الإدارة المالية،دار صفاء للنشر و التوزيع،الطبعة الرابعة،1996.
- 7/ ناصر دادي عدون،تقنيات التسيير، التحليل المالي ،الجزء01،دار المحمدية،الجزائر،1996.
- 8/ مفلح عقل،مقدمة في التحليل المالي ،دار المستقبل للنشر،الأردن،2000.
- 9/ أحمد محمد العداسي،التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولية،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،الأردن،2000.
- 10/ عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي ،التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة،دار البازودي العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008
- 11/ عباس بن الضب،دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة ، دار وائل للنشر ، الأردن ،2004.
- 12/ حمزة محمود الزبيدي،التحليل المالي و التنبؤ بالفشل ،الوراق للنشر و التوزيع،2004.
- 13/ عبد الرحمن عطية ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، دار حبيطلي ، الأردن،2000.
- 14/ بوشاشي بوعلام،الرائد فيا محاسبة،دارالملكية للنشر والتوزيع ،الجزائر ص86 .

- 15/وليد ناجي الحيايي وبدر علوان ،المحاسبة المالية في القياس والاعترافات والإفصاح المحاسبي ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن، 2002
- 16/زغيب مليكة ،بوشقير ميلود ،التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2010
- 17/يخلف عثمان ، التسيير و التحليل المالي،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1996
- 18/سمير عبد العزيز،اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي ، مكتب الإشعاع ، مصر ، 1998
- 19/رابح حمودي ، تحليل الاستغلال و تحليل الميزانية، دار المعرفة، الجزائر،2000،
- 20/حمادة طارق عبد العال ، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، مصر ، 2000،

ثانيا: المذكرات

لزرع محمد سامي ،التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،تخصص مالية نقود و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري،قسنطينة،2010،ص 78

ثالثا: المحاضرات

يحياوي سمير،محاضرات في مقياس التحليل المالي،قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية،جامعة البويرة،2016،ص10

رابعا: المواقع الالكترونية:

www.djalfa.info/vb/chawthread,php?t=177190

www.glob-center.com/haber

www.loredz.com/vb/showthread,php?t

berber.ahlamontada.com

الملاحق

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 1 3 1 0 1 7 9 0 0 2 7 4 9

Désignation de l'entreprise: SARL CRISTAL PLAST

Activité: IMPORT-EXPORT D'ARTICLES EN PLASTIQUE

Adresse: TOGE ONE CHORFA W DE BOUIRA

Exercice clos le

31/12/16

BILAN (ACTIF)

أول الميزانية الممول
بمصلحة الممول والإعلان
رقم 01
30 AVR 2017

ACTIF	2016		Net	2015
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs		Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtimens				
Autres immobilisations corporelles	9 876 658	4 762 725	5 113 932	7 094 597
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif	47 203		47 203	15 558
TOTAL ACTIF NON COURANT	9 923 862	4 762 725	5 161 136	7 110 156
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	14 106 057		14 106 057	18 839 062
Créances et emplois assimilés				
Clients	58 506 186		58 506 186	24 202 395
Autres débiteurs	7 226 785		7 226 785	12 166 951
Impôts et assimilés	2 629 196		2 629 196	2 149 739
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	17 630 568		17 630 568	34 618 130
TOTAL ACTIF COURANT	100 098 794		100 098 794	91 976 279
TOTAL GENERAL ACTIF	110 022 656	4 762 725	105 259 930	99 086 436



IMPRIME DESTINE A

NIF 001310179002749

Désignation de l'entreprise : SARL CRISTAL PLAST

Activité : IMPORT -EXPORT D'ARTICLES EN PLASTIQUE

BILAN CLOTURE au 31-12-2017

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2017			2016
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	NET	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	10 039 159	6 743 391	3 295 768	5 113 932
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêt et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				47 203
TOTAL ACTIF NON COURANT	10 039 159	6 743 391	3 295 768	5 161 136
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	29 651 427		29 651 427	14 106 057
Créances et emplois assimilés			-	
Clients	51 637 642		51 637 642	58 506 186
Autres débiteurs	5 784 982		5 784 982	7 226 785
Impôts et assimilés	7 658 679		7 658 679	2 629 196
Autres Créances et emplois assimilés			-	
Disponibilité et assimilés			-	
Placement et autres actifs financiers courants			-	
Trésorerie	24 451 876		24 451 876	17 630 568
TOTAL ACTIF COURANT	119 184 606	-	119 184 606	100 098 794
TOTAL GENERAL ACTIF	129 223 765	6 743 391	122 480 374	105 259 930

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 001310179002749

Désignation de l'entreprise: **SARL CRISTAL PLAST**

Activité: **IMPORT-EXPORT D'ARTICLES EN PLASTIQUE**

Adresse: **TOGIE CNE CHORFA W DE BOUIRA**

Exercice clos le **31/12/16**

مركز حساب المحاسبة
مصلحة الإحصاءات
والتعدادات
30 AVR 2017

BILAN (PASSIF)

	2016	2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	31 000 000	31 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	392 900	
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	4 387 005	2 343 992
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2 343 992	7 858 017
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	38 123 898	41 202 009
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)	5 567 732	6 617 576
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	5 567 732	6 617 576
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	6 218 626	5 959 001
Impôts	2 338 647	282 637
Autres dettes	4 767 318	311 745
Trésorerie passif	48 243 706	44 713 466
TOTAL III	61 568 299	51 266 849
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	105 259 930	99 086 436



(1) Utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A

NIF 001310179002749

Désignation de l'entreprise : SARL CRISTAL PLAST

Activité : IMPORT -EXPORT D'ARTICLES EN PLASTIQUE

BILAN DE CLOTURE AU 31-12-2017

BILAN (PASSIF)

	2017	2016
CAPITAUX PROPRES	31 000 000	31 000 000
Capital émis		
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	612 251	392 900
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	19 375 099	4 387 005
Autres capitaux propres - Report à nouveau	6 511 648	2 343 992
part de la société consolidante (1)		
part des minoritaires (1)		
TOTAL I	57 498 998	38 123 898
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	2 845 674	5 567 732
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	2 845 674	5 567 732
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	515 333	6 218 626
Impôts	7 535 428	2 338 647
Autres dettes	2 825 979	4 767 318
Trésorerie passif	51 258 962	48 234 706
TOTAL III	62 135 702	61 568 299
TOTAL GENERALE PASSIF (I+II+III)	122 480 374	105 259 930

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 06 جدول حساب النتائج 2016

SARL CRISTAL PLAST
RUE N 26 TOGI - CHORFA W DE BOUIRA

EXERCICE: DU 01/01/16 AU 31/12/16

حسابات النتائج

2015	2016	
203 493 949,82	239 858 145,20	المبيعات و المنتجات الملحقة
0,00	0,00	تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع
0,00	0,00	الإنتاج المثبت
146 727,28	0,00	إعانات الإستغلال
203 640 677,10	239 858 145,20	1- إنتاج السنة المالية
-181 947 784,13	-215 817 024,99	المشتريات المستهلكة
-5 290 293,20	-4 342 637,01	الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
-187 238 077,33	-220 159 662,00	2- استهلاك السنة المالية
16 402 599,77	19 698 483,20	3- القيمة المضافة للإستغلال (2-1)
-2 629 323,94	-2 683 405,89	أعباء المستخدمين
-3 544 697,21	-4 169 223,88	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
10 228 578,62	12 845 853,43	4- إجمالي فائض الإستغلال
0,00	147 887,51	المنتجات العملياتية الأخرى
-221 882,80	-75 000,00	الأعباء العملياتية الأخرى
-1 738 271,89	-1 980 665,05	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة
0,00	0,00	استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
8 268 423,87	10 938 075,89	5- النتيجة العملياتية
358 178,37	947 218,15	المنتجات المالية
-5 546 749,21	-6 919 627,20	الأعباء المالية
-5 188 570,84	-5 972 409,05	6- النتيجة المالية
3 079 853,03	4 965 666,84	7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
-721 218,42	-1 422 770,00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-14 642,13	31 644,67	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
203 998 855,47	240 953 250,86	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-201 654 862,99	-237 378 709,35	مجموع أعباء الأنشطة العادية
2 343 992,48	3 574 541,51	8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0,00	0,00	عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)
0,00	0,00	عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)
0,00	0,00	9- النتيجة غير العادية
2 343 992,48	3 574 541,51	10- صافي نتيجة السنة المالية
		حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)
		11- صافي نتيجة المجموع المدمج (1)
		و منها حصة ذوي الأقلية (1)
		حصة المجمع (1)

IMPRIMERIE DESTINEE A L'ADMINISTRATION

NIF 001310179002749

Désignation de l'entreprise : SARL CRISTAL PLAST

Activité : IMPORT -EXPORT D'ARTICLES EN PLASTIQUE

Exercice du 01-01-2017 au 31-12-2017

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2017		2016	
	DEBIT	CREDIT (en dinars)	DEBIT (en dinars)	CREDIT (en dinars)
Ventes de marchandises		329 442 850		239 858 145
Production vendue				
Produits fabriqués				
Préstations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristourne accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		329 442 850		239 858 145
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		329 442 850		239 858 145
Achats de marchandises vendues	283 952 321		215 730 944	
Matières premières	90 264		86 080	
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais, remises, ristourne obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations				
Entretien, réparations et main	274 652		267 197	
Primes d'assurances	431 542		430 665	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires	141 658		249 442	
Publicité	124 153		160 728	
Déplacements, missions et réceptions				
Autre services	2 896 191		3 234 603	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	287 910 781		220 159 662	
III- Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		41 532 069		19 698 483